الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المحاسبة

المـوضـوع

دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان

(دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–BADR–بسكرة)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة المـاستر في علوم المحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبتين:

- بن عاشور نسرين
- بن دحمان سلسبيل

الأستاذ المشرف:

أ.د/ جوامع إسماعين

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
بن رحمون سليم	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا	بسكرة
جوامع إسماعين	أستاذ التعليم العالي	مقررا	بسكرة
كردودي سهام	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022 /2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المحاسبة

المـوضـوع

دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان

(دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–BADER–بسكرة)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبتين:

- بن عاشور نسرين
- بن دحمان سلسبيل

الأستاذ المشرف:

أ. د/ جوامع إسماعين

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
بن رحمون سليم	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا	بسكرة
جوامع إسماعين	أستاذ التعليم العالي	مقررا	بسكرة
جوامع إسماعين	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022 /2023

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿ وَفَوْقَ كُلّ ذي علْمٍ عَليمْ ﴾

صدق الله العظيم

الآية 76 من سورة يوسف

الشكر والعرفان

قال صلى الله عليه وسلم:" ثمرة الشكر زيادة النعم"

اللهم لك الشكر ولك الحمد حمدا كثيرا مباركا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، أن وفقتنا لإنجاز هذا العمل لك الحمد حتى ترضى

- ويشرفنا أن نتوجه بالشكر الجزيل لأستاذنا "**أ.د/جوامع إسماعين**" على قبوله الإشراف على هذا العمل، الذي مد لنا بيد المساعدة ولم يبخل علينا بالمعلومات وبتوجيهاته ونصائحه القيمة وإرشاداته طوال فترة انجاز هذه المذكرة، فله من الله عظيم الجزاء ومنا بالغ الشكر والتقدير، ومتمنيين له التوفيق والنجاح في حياته.

الإهداء

لله الشكر أن وفقني لهذه اللحظة، فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الكريم

في أخر خطوة السلم وفي اللحظة الأكثر فخرا، لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكني فعلتها.

ها أنا اليوم أهدي ثواب هذا البحث إلى قدوتي الأولى، إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى حبيبي وصديقي المفضل، الى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود، إلى من تربيت على يده ومن علمني القيم والمبادئ وصنع لي أجمل طفولة، إلى الذي كان له الفضل الأول بعد توفيق الله في بلوغي للخوض في ميادين العلم ودراسة الماستر، إلى من رفعت رأسي عاليا فخرا به، شكرا لأنك كنت دائما السند والظهر لي رعاك الله يا أغلى ما على الوجود (أبي العزيز أدامه الله ذخرا لي).

أهدي فرحة تخرجي الى تلك الانسانة العظيمة وشجرتي التي لا تذبل، إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، التي سهرت وكانت معي في أسوء حالاتي وظروفي وضغوطاتي من تمنت أن تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا، إلى من وضعتني على طريق الحياة وغمرتني بحبها وحنانها، إلى من مهدت لي طريق العلم، إلى من كانت ملجأي في كل مرحلة، من لهج لسانها بالدعاء لي (أمي الغالية حفظها الله).

إلى الشموع التي تنير طريقي ومن بهم أكبر وأعتمد، إلى من بوجودهم أكتسب محبة لا حدود لها، إلى من شجعوني وواصلوا العطاء دون مقابل (أختي ياسمين وفريال) دمنا سندا وقوة لبعض.

إلى كل العائلة وأخص بالذكر أعمامي (طاهر، عزالدين وتوفيق)، وعماتي بالأخص سمرة وأخوالي (محمد، مالك ومصطفى)، وخالاتي (نادية وخديجة، شهرزاد، يمينة).

إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي إلى من يفرحهم نجاحنا ويحزنهم فشلنا، إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء (وداد، هدى، جميلة، أميرة، سعاد، وداد، نسيمة، هاجر، منال).

إلى من لم تربطني بها علاقة النسب بل عطر الصداقة وورد المحبة، إلى توأم روحي ورفيقة دربي وصاحبة القلب والنوايا الصادقة حبيبتي (رحيل).

(نسرين)

الإهداء

الحمد لله والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا العمل المتواضع

اهدي ثمرة جهدي إلى من علمني العطاء دون انتظار... إلى من علمني أن الحياة كفاح وأن العلم أفضل سلاح .... إلى من احمل اسمه بكل افتخار... إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء.... إلى الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي في طريق النجاح.... إلى الذي علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر... إليك يا صاحب الكف الحنون والصدر الدافئ لك يا أبي العزيز

إلى من بصرت بنورها على هذه الحياة .... إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .... إلى بسمة الحياة وسر الوجود .... إلى من دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى من بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها .... إلى من عرفت معهم معنى الحياة .... إلى من وجودهم في الحياة يعتبر نعمة إخوتي رميصاء، سماح وشرف الدين.

إلى جدي الغالي حفظه الله.

وإلى جداتي أطال الله في عمرهما.

إلى كل أفراد العائلة من أعمامي وأخوالي وعماتي وخالاتي وأبنائهم كل باسمه.

إلى كل زملاء الدراسة تخصص محاسبة وتدقيق دفعة 2023 أتمنى لهم النجاح والتوفيق.

(سلسبيل)

الملخص

الملخص:

تستهدف الدراسة محاولة التعرف على دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية ولتحقيق ذلك قمنا بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر-بسكرة-، مع إلقاء الضوء على مخاطر الائتمان من خلال عرض مفهومها وأسبابها ووسائل الحد منها، كما تم التعرض لماهية والدور الأساسي للمدقق الداخلي وأهمية دوره بالنسبة للبنوك وكذا العلاقة بين المدقق الداخلي والحد من مخاطر الائتمان.

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وقد توصلنا إلى أن السبب الرئيسي لمخاطر الائتمان هو عدم كفاءة الدراسة الاقتصادية والمالية والقانونية لطلبات الائتمان، عدم التحري الكافي عن العميل، وان دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر-بسكرة -هو اعتماد خطة للتدقيق الداخلي واضحة وشاملة لكل أهداف البنك، وتكون قابلة للتعديل والتغيير كما أن على المدقق اعتماد منهجية ملمة بتقنيات تدقيق مخاطر الائتمان والحد منها.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، المدقق الداخلي، مخاطر الائتمان، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Summary

This study aims to recognize the role of the bank's internal auditor in reducing credit risk in commercial banks, in order to achieve that, we have studied the case of the Bank of Agriculture and Rural Development.BADR. Biskra with shedding light on credit risks by presenting their concept causes and means of reducing them as well as the nature and basic role of the internal auditor and the importance of his role for banks as well as the relationship between the internal auditor and reduce credit risk.

This study relied on the descriptive approach and analysis, and we concluded that the main reason for credit risk is the inefficiency of the economic, financial and legal study of credit requests, the lack of sufficient investigation of the client, and that the role of the internal auditor in reducing credit risk in the Bank of Agriculture and Rural Development - BADR in Biskra is the adoption of a clear and comprehensive internal audit plan for all objectives of the bank, and it is subject to modification and change. The auditor must also adopt a methodology familiar with credit risk auditing and limiting techniques.

Key words: auditing, internal auditor, credit risk, Bank of Agriculture and Rural Development.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول رقم(01): يوضح الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي والمتقدم	10
الجدول رقم (02): يوضح معايير التدقيق الداخلي في المؤسسات	21
الجدول رقم (03): المعلومات التي تخص العميل	48
الجدول رقم (04): يوضح تقدير قيمة المشروع	49
الجدول رقم (05): يوضح الهيكل المالي للمشروع	49

قائمة الأشكال

العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01): نموذج افتراضي للدراسة	ج
الشكل رقم(02): الأدوار المختلفة للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر	27
الشكل رقم(03): الهيكل التنظيمي الجهوي للمجتمع الجهوي للاستغلال بسكرة	35
الشكل رقم(04): الإجراءات المتبعة في منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر-بسكرة-	41

المقدمة العامة

المقدمة:

يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثيرا في نمو اقتصاديات الدول، إذ يحتل هذا القطاع مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية ومن خلال ما يوفره من تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي فهو يلعب دور الوساطة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز.

ومع تعدد وتنوع العمليات البنكية وفي سعي الإدارة إلى تحقيق أكبر ربح ممكن في مزاولة نشاطها، تواجه المؤسسات البنكية مخاطر عدة تعرقل السير الحسن لأنشطتها ومن بينها مخاطر الائتمان، والتي تنشأ من عدم قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، وذلك في ظل بيئة تتسم بعدم التأكد مما يستوجب التركيز على كفاءة وفعالية الحد من هذه المخاطر.

وللتأكد من وجود الأخطاء والغش ومن أجل التنبؤ بالمخاطر وتحقيق الأرباح كان لابد من تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي لما لها من أهمية في تعزيز دور الرقابة الداخلية في المؤسسة البنكية حيث تساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة والفعالية والتحقق من توافر السياسات والإجراءات ومدى التزام البنك بها ويتم تطبيقها من قبل الأفراد والإدارة مما يشكل حماية للمؤسسة من المخاطر التي تواجهها ويقلل من احتمالية التعرض لها.

ويهدف الحد من المخاطر التأكد من أن نشاطات المؤسسة وعملياتها لا تتعرض لخسائر غير مقبولة، بالإضافة إلى مراقبة الأخطار ومتابعتها بهدف الكشف عن أية انحرافات وتجاوز سقوف هذه الأخطار المحددة من طرف الإدارة العليا، لذا فإن الفهم الصحيح للمخاطر الائتمانية البنكية وتقسيمها وتفعيل نظام الرقابة يساهم بشكل فعال في تجنب وتقليل أثر هذه المخاطر وهذا ما تسعى البنوك لتحقيقه لنجاحها واستمرارها.

I. إشكالية الدراسة:

بالرغم من أهمية المدقق الداخلي في المؤسسات البنكية الجزائرية ورغم الإجراءات التي باتت تعتمدها هذه المؤسسات، إلا أن واقع التدقيق والحد من المخاطر الائتمانية يواجه صعوبات ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

- **ما هو دور المدقق الداخلي في الحد من المخاطر الائتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–؟**

ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1) ما المقصود بالتدقيق الداخلي وما أهميته في البنوك؟
2) ما مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية الحد من المخاطر في البنوك؟
3) كيف يساهم المدقق الداخلي في الحد من المخاطر الائتمانية في البنوك؟

II. الدراسات السابقة:

دراسات متعلقة بالتدقيق الداخلي

الدراسة الأولى، دراسة(الجعبري، 2011) بعنوان: دور التدقيق الداخلي في تخفيف آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية.

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور التدقيق الداخلي في التخفيف من آثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية، حيث قام الباحث بتوزيع استبانة تكونت من (52) فقرة لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة والتي شملت (76) مديرا وموظفا يعملون في إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف الأردنية.

استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والانحدار البسيط والمتعدد لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدور المدقق الداخلي في توكيد التزام إدارة المخاطر لتطبيق مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية الصادرة عن لجنة بازل، وتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التي تمكنه من تقويم عمليات إدارة المخاطر التشغيلية.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لوجود تنسيق بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بما يمكنهما من القيام بدورهما بكفاءة ودون تضارب في المهام الموكلة إليهما، من خلال إتباع منهجية علمية واضحة في آداء المهام.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر الكفاءات اللازمة في إدارة التدقيق الداخلي.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر أنظمة لإدارة مخاطر العمل المصرفي الالكتروني ووجود خطط لاستمرارية العمل على تخفيف آثار المخاطر التشغيلية.

الدراسة الثانية، دراسة (معارج، 2019) بعنوان: دور التدقيق الداخلي في تعزيز تقارير الأداء الاجتماعي في الوحدات العراقية.

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار تأثير التدقيق الداخلي في تعزيز تقارير الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية العراقية، حيث تم توزيع استبانة لجمع معلومات حول المتغير المستقل، الذي شمل (5) محاور تمثل مجموعة من المعايير التي أصدرها معهد المدققين مستخدمة بذلك الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليلية البيانات واختبار الفرضيات، أما بخصوص المتغير التابع فقد اعتمد الباحث على بيانات رقمية متمثلة في القوائم المالية، بالإضافة إلى المعلومات المتحصل عليها بعد توزيع الاستبانة، وقد تمت معالجة البيانات وعرضها في شكل نماذج إحصائية كمعامل الارتباط والانحدار ونموذج (كولمكروف-سميرنوف).

تم تطبيق البحث على مجموعة من فروع شركة توزيع المنتجات النفطية العراقية.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة:

- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين التدقيق الداخلي وتعزيز تقارير الأداء الاجتماعي، أي كلما زادت فعالية وجودة التدقيق الداخلي سوف يؤدي إلى زيادة في تعزيز تقارير الأداء الاجتماعي.

وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة إيجاد نظام منفصل عن القوائم المالية التي تحتوي على كافة المعلومات التي تخص أداء الشركة في الجانب الاجتماعي سواء أكانت معلومات كمية أو وصفية لإبراز وإظهار اهتمامها في هذا الجانب الحيوي.

دراسات متعلقة بمخاطر الائتمان

دراسة (محمد، 2011)بعنوان: إدارة مخاطر الائتمان وأثرها في منع الانهيار التنظيمي –دراسة استطلاعية مقارنة لعينة من المصارف العراقية الحكومية والأهلية.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تبني المصارف المبحوثة لإدارة مخاطر الائتمان وما هو دورها في منع الانهيار التنظيمي، إضافة إلى تحديد وتحليل علاقة الارتباط بين إدارة مخاطر الائتمان والانهيار التنظيمي في المصارف قيد الدراسة، وكذا تحديد العلاقة والأثر بين المتغيرين.

تم تطبيق هذه الدراسة على بعض المصارف الحكومية الرائدة في العراق، حيث تم توزيع استبانة على عينة من المديرين ومعاوني المديرين، ومديري الشعب، وأستخدم الأسلوب الإحصائي التحليلي للمقارنة وتحليل البيانات.

من أهم نتائج هذه الدراسة:

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متغير إدارة مخاطر الائتمان والانهيار التنظيمي لدى عينة الدراسة (المصارف الحكومية والأهلية).
- هناك علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين إدارة مخاطر الائتمان والانهيار التنظيمي.
- لا تتباين المصارف الحكومية عينة الدراسة في تبني إدارة مخاطر الائتمان.
- تتباين المصارف الأهلية في تبني إدارة مخاطر الائتمان.

دراسات متعلقة بدور المدقق الداخلي في الحد من المخاطر الائتمانية

دراسة (المدهون إ.، 2011) بعنوان: دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة –دراسة تطبيقية–

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة، مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي في المصارف، وإبراز أهميته وأهدافه ومبادئه.

أستخدم المنهج التحليلي الوصفي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات عن طريق توزيع استبانة خصيصا لهذا الغرض، واستهدف الباحث مجتمع قدر ب(50) مدققا داخليا في المصارف العاملة في قطاع غزة، وأستخدم البرنامج التحليلي(SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة.
- أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وأهمية قيام المدقق بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف.
- أنه ليس من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها، وإنما دورها يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر.

- ضرورة وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لضمان سير العمل بكفاءة في المصرف.

III. نموذج وفرضيات الدراسة:

أولا، نموذج الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة تم تشكيل نموذج الدراسة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): نموذج افتراضي للدراسة

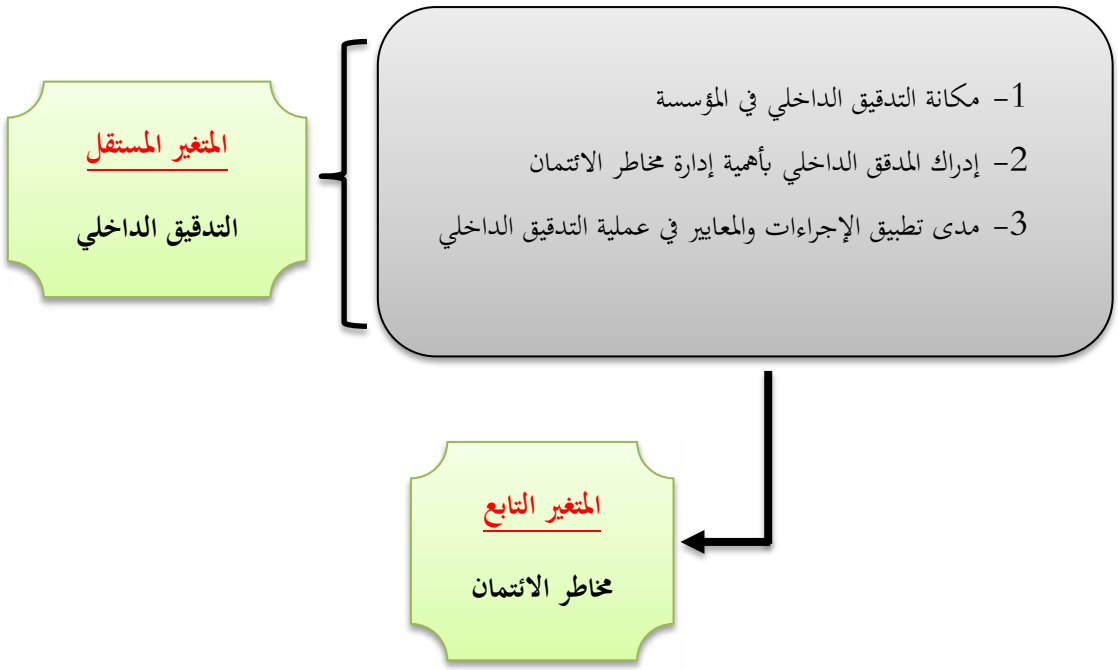

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الدراسات السابقة

ثانيا، فرضيات الدراسة

بناء على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات كالتالي:

- تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في توفير المعلومات اللازمة التي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات بشكل صائب.
- إدراك ووعي المدقق الداخلي لأهمية الوظيفة الموكلة إليه، والتي من شأنها أن تقلل المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تواجهها المؤسسات البنكية.
- يلتزم المدقق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر-بسكرة-بالمعايير والإجراءات الدولية لعملية التدقيق الداخلي.

IV. منهجية الدراسة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية والأسئلة البحثية، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في كلا الفصلين النظريين باعتباره الأنسب للدراسة، وعلى منهج دراسة الحالة في الفصل التطبيقي بالاعتماد على أداة **المقابلة** في جمع

البيانات، لأنها الوسيلة الأفضل لاستخراج البيانات المتعلقة بالجانب المالي (الائتماني)، والذي تتكتم عنها أغلب المؤسسات ولا يمكن لأي موظف التصريح بها.

V. تصميم الدراسة

1. الهدف من الدراسة: يعتبر الهدف من تقديمنا لكم لهذه الدراسة هو:

- التعرف والإحاطة بالجوانب النظرية لكل من التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان.
- محاولة معرفة العلاقة بين التدقيق الداخلي ومخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر –بسكرة–.
- التعرف على المهام والإجراءات التي يقوم المدقق الداخلي بها للحد من المخاطر الائتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر –بسكرة–.

2. حدود الدراسة: لقد تم إجراء الدراسة الحالية من حيث المجال المكاني بمؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر المتواجد مقرها على مستوى ولاية بسكرة.

أما الحدود الزمنية للدراسة فكانت من 2023/03/09 إلى 2023/03/26.

3.التخطيط للدراسة: سنقوم بالاطلاع على الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة لكي نتمكن من تكوين رصيد معرفي حول الموضوع، مما يسهل علينا طرح الأسئلة أثناء المقابلة مع رئيس مصلحة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–، كما سنستعين بمجموعة من الوثائق الخاصة بالبنك والتي تبرز الأطر القانونية لمنح الائتمان والإجراءات المتبعة في ذلك، ومن هي الأطراف المسؤولة عن متابعة هذه العملية.

4.وحدة التحليل: استهدفنا في هذه الدراسة رئيس مصلحة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–.

5.أسباب اختيار الموضوع:

- إبراز دور المدقق الداخلي في المؤسسات البنكية.
- محاولة تقديم موضوع يتطابق مع تخصصنا والاستفادة منه مستقبلا.
- استكشاف أهم المخاطر الائتمانية التي يواجهها المدقق الداخلي في أداء مهامه.

VI. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في:

- إبراز دور المدقق الداخلي في الحد من المخاطر الائتمانية وما يترتب عنها من فوائد كالرصد والكشف المسبق لمخاطر منح القروض.

VII. الخطة المختصرة للدراسة

تم تقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصول، حيث خصص فصلين للجانب النظري للتعريف بمتغيرات الدراسة المتمثلة في مخاطر الائتمان والتدقيق الداخلي على التوالي، بينما خصص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية.

الفصل الأول: تناول هذا الجزء أهم المفاهيم النظرية التي من شأنها التعريف بالمتغير التابع المتمثل في مخاطر الائتمان، والذي يعد أساس المشكلة المطروحة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

- يندرج ضمن المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمخاطر الائتمان.
- أما المبحث الثاني فسنعرض فيه: أسباب ونتائج المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها
- والمبحث الثالث متضمن أساليب تحليل المخاطر الائتمانية.

الفصل الثاني: سنتطرق فيه إلى عموميات حول التدقيق الداخلي، حيث سنقسمه إلى أربعة مباحث بحيث:

- سنعرض في المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي.
- أما فيما يخص المبحث الثاني: معايير وإجراءات التدقيق الداخلي.
- المبحث الثالث يتناول: الجوانب التنظيمية للتدقيق الداخلي في البنوك.
- المبحث الرابع يوضح: دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان.

الفصل الثالث: في حين سنخصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–، بحيث تم تقسيمه هو الآخر إلى:

- المبحث الأول: سنتطرق فيه إلى تقديم عام حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر –بسكرة–.
- سنتطرق في المبحث الثاني: إلى الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية وتحديد الأساليب المتبعة في جمع المعلومات، وتحليل البيانات.
- المبحث الثالث: خصص هذا المبحث لتشخيص وتحليل دور التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بسكرة–.
- المبحث الرابع: قدمنا من خلاله مثال عن دراسة حالة منح القروض لأحد عملاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–.

الفصل الأول:

مفاهيم حول مخاطر الائتمان

تمهيد

لقد شهدت الأعمال البنكية لدى البنوك التجارية تطورا كبيرا عبر السنين، إذ وصلت الأعمال البنكية في اقتصاديات دول العالم المختلفة إلى درجة كبيرة من التطور والتعقيد، حيث يعتبر هذا القطاع من أرقى النشاطات، وبما أن الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال وعملية منح الائتمان للعملاء هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية، وبالرغم من التطور الذي شهدته البنوك في الدول النامية أو المتقدمة إلا أن ذلك أدى إلى التأثير السلبي على اقتصاديات تلك الدول، وما يلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت لمشاكل البنوك العامل الرئيسي فيها، وقد أرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر البنكية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن منح الائتمان.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي لمخاطر الائتمان

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه وتاريخ استحقاقه ونوع الضمان المطلوب من عميل لآخر إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنك.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان

ويمكن تعريف الائتمان على أنه: "كل عملية تضم وعد من هيئة معينة بوضع رؤوس أموال تحت تصرف شخص معنوي أو مادي لمدة زمنية معينة مما يدل على وجود طرفين هما مانح القرض (البنك) والحاصل عليه (العميل) المهم أن يضيف العميل مبلغا بقيمة القرض عند السداد وهو الفائدة". (بن سمينة، الائتمان في بنوك التجاره" المخاطر واساليب تسيرها"، 2017، صفحة 38)

كما عرف الائتمان البنكي أنه "عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلا بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون بشكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير". (شقيري و آخرون، 2016، صفحة 89)

كما تم تعريفه: "الائتمان هو علاقة اقتصادية وقانونية ذات شكل نقدي تحدث عند انتقال القيمة من أشخاص أو مشروعات أو دول معينة إلى الآخرين، وذلك لاستخدامها مؤقتا لقاء تعهد بتسديد قيمتها في وقت لاحق ودفع فائدة نظير ذلك، أي أنه مبادلة مال حاضر (نقد. بضاعة،،،،، الخ) بوعد وفاء مقبل، ومعنى ذلك يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للآخر عن مال على أمل استعادته منه فيما بعد". (الوافي و قانة، 2021، صفحة 43)

ومما سبق نستنتج أن الائتمان هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما معنويا أو طبيعيا، بمنحه مبلغ مالي لغرض ما، من خلال شروط متفق عليها مقابل عوائد مادية أو فائدة متفق عليها، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أي خسائر.

المطلب الثاني: مفهوم المخاطر

يمكن تعريف المخاطر على أنها:"عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية أو العامة في الماضي". (قندوز و آخرون، 2013، صفحة 30)

كما عرفها معهد المدققين الداخليين الأمريكي على أنها: "احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجة احتمال حدوثها". (البجيرمي، 2011/2010، صفحة 20)

ويمكن تعريف المخاطر بأنها "احتمالية مستقبلية، قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها، بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه". (المغربي م.، 2020، صفحة 7)

ومما سبق يمكن تعريف المخاطر على أنها احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر أو غير مباشر مما يؤدي إلى تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين وينتج عن ذلك أثار سلبية لها القدرة على التأثير على أهداف البنك المرجوة.

المطلب الثالث: مفهوم مخاطر الائتمان وأنواعها

أولا، مفهوم مخاطر الائتمان

تعرف مخاطر الائتمان على أنها: "خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يواجهها المدين لذلك فهي تصيب مانح الائتمان، ولا تتعلق بعملية تقديم الائتمان فحسب بل تستمر في إنهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه ويكون السيد الرئيسي فيها المدين بسبب عدم التزامه أو استطاعته أو قيامه برد أصل القرض وفوائده". (بن سمينة، عزيزة، 2017، صفحة 93)

ويمكن تعريفها على أنها: "مخاطر تخلف العملاء عن الدفع أي عن عجزهم عن السداد أو خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل". (قندوز و آخرون، 2013، صفحة 182)

كما يمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها "تتمثل في الخسائر التي يمكن أن تتحملها المنشأة بسبب عدم قدرة الطرف الآخر أو عدم وجود النية لديه للسداد". (الوافي و قانة، 2021، صفحة 19)

ومن هنا نستنتج أن تعريف مخاطر الائتمان هو: الخسائر الناتجة عن عدم قدرة العملاء أو المؤسسات المالية التي يتعامل معها البنك بسداد القروض أو المماطلة عن السداد.

ثانيا، أنواع مخاطر الائتمان

تتمثل أنواع مخاطر الائتمان فيما يلي: (قندوز ع.، 2020، صفحة 22)

1) المخاطر السيادية: وهي المخاطر المرتبطة بعدم رغبة أو عدم قدرة الحكومة أو البنك المركزي على الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
2) مخاطر التركيز: هي المخاطر الناتجة عن تركز المعاملات لدى شخص أو مجموعة من الأشخاص المرتبطين اقتصاديا أو لدى حكومة أو منطقة جغرافية أو قطاع اقتصادي معين.
3) مخاطر التسوية: هي الناتجة عن عدم تسوية الصفقة وفقا للشروط المتفق عليها، على سبيل المثال عند تداول السندات من الشائع أن يتم استلام الأوراق المالية بعد يومين من الاتفاق على التجارة والسداد، يطلق على خطر عدم حدوث هذا التسليم مخاطر التسوية.
4) مخاطر الطرف المقابل: هي مخاطر الائتمان الناتجة عن مركز في أداة متاجرة(تداول) على سبيل المثال يشمل ذلك الحالة التي يفي فيها الطرف المقابل بالتزامه الناتج عن خيار في وضع ربح في وقت استحقاقه.

المطلب الرابع: مصادر مخاطر الائتمان

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة وفيما يلي نتعرض لكل منهما: (صالح، 2007، الصفحات 2-3)

أولا، المخاطر الخاصة

يقصد بالمخاطر الخاصة هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه البنك مانح القرض في الأجل المتفق عليه.

ثانيا، المخاطر العامة

يقصد بالمخاطر العامة جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف البنك المقترض، وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية.

وخلاصة القول إن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة البنك وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنويع، على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل ويصعب على البنك السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنويع.

المبحث الثاني: أسباب ونتائج مخاطر الائتمان ووسائل الحد منها

هناك عدة عوامل وأسباب تؤدي إلى ظهور مخاطر الائتمان داخل المؤسسات البنكية، والتي يترتب عنها نتائج سلبية قد تؤثر بدرجة كبيرة على استمرارية نشاط هذه المؤسسات أو تعرقل من تطورها، ولهذا سنذكر مجموعة من الوسائل التي تساعد أو تقلل من هاته المخاطر.

المطلب الأول: أسباب مخاطر الائتمان:

مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي: (بوقرة و بن النوي ، 2018، صفحة 3)

أولا، المخاطر العامة

وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها، كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل...الخ.

ثانيا، المخاطر المهنية

وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة، والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

ثالثا، المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض

ويمكن تقسيمها إلى عدة مخاطر هي: (براجي ، 2020/2019)

أ) الخطر المالي: وهو مرتبط بمدى قدرة المنظمة على تسديد ديونها في تواريخ الاستحقاق المحددة والمتفق عليها.

ب) مخاطر الإدارة: وهي مجمل المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة القائمة في المنظمة من حيث خبرة وكفاءة مسيرتها، وكذلك النظم المنطبقة فيها يتعلق بالرقابة بمختلف أنواعها كالرقابة على المخزون والرقابة الداخلية.

ت) خطر البلد: ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، ويظهر هذا الخطر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل للعملة الصعبة للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، وبالتالي تؤثر مجمل هذه الظروف سلبا على إمكانية المقترض في النشاطات والتوزيع.

ث) الخطر القانوني: وهو مرتبط أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة التي يتعامل معها البنك (شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن).

المطلب الثاني: نتائج مخاطر الائتمان

إن من أهم ما ينتج عن وجود المخاطر الائتمانية داخل البنوك التجارية ما يلي: (بن فرحات، 2020/2019، صفحة 26)

أولا، تعثر التسهيلات الائتمانية

لما كان المقصود بالمخاطر الائتمانية هو مدى احتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للبنك وفق شروط تعاقدية بين الطرفين، فإن تعثر التسهيلات الائتمانية هو عدم أو توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه، أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل وأصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل، ومن المسلم به أن البنوك دون استثناء تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة التي تظهر في القوائم المالية في بند حساب الديون المعدومة.

ثانيا، فشل البنوك

لقد أثبتت الدراسات البنكية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد البنوك الفاشلة هو معدلات مخاطر التسهيلات الائتمانية التي تقدمها هذه البنوك لعملائها.

المطلب الثالث: وسائل الحد من المخاطر الائتمانية

تعتمد الكثير من المؤسسات على مجموعة من الوسائل للحد من المخاطر الائتمانية البنكية والوقاية منها، قبل أن تتحول أموالها وحقوقها التي هي في ذمة المؤسسات المقترنة والتي تمر بحالات السعر المالي، إلى قروض متعثرة ينبغي عليها البحث في طرق معالجتها وذلك بإتباع عدد من الوسائل أهمها: (العوض، 2020، صفحة 50)

- دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان.
- تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم ومسايرة كل المستحقات وتطورات في العمل الائتماني.
- تطبيق مفاهيم وأسس الائتمان دون تهاون.
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات واستمرار نشاطها وانتظامها.
- تنويع الائتمان الممنوح وتوسيع سلة التسهيلات الائتمانية.

المبحث الثالث :أساليب تحليل المخاطر الائتمانية

يتم التطرق في هذا المبحث إلى العوامل المؤثرة في القرارات الائتمانية ومناهج قياس وتقدير وتقييم خطر الدفع مسبقا والمقصود بها الخطر الائتماني.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الائتمانية

هناك مجموعة من عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرارات الائتمانية في أي مصرف وهي: (عفانة، 2015، صفحة 37)

أولا، العوامل الخاصة بالعميل

بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته، والضمانات المقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها، والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات في حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار الائتماني السليم.

ثانيا، العوامل الخاصة بالبنك

وتشمل هذه العوامل:

1) درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضا تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.
2) نوع الاستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.
3) الهدف العام الذي يسعى البنك إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.
4) القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان البنكي وأيضا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه البنك من تجهيزات إلكترونية حديثة.
5) العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:

- مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
- طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة أو سوف يتم سداده على أقساط دورية وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إرادته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلية.
- نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك أم يتعارض معها.
- ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث أنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان البنك أحرص في الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك.

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

المطلب الثاني مناهج قياس المخاطر الائتمانية

يمكن قياس المخاطر الائتمانية وفق الطرق التالية: (عياش، 2012، الصفحات 170-171)

أولا، الأسلوب المعياري

تعتبر الطريقة المعيارية لقياس المخاطر الائتمانية المنهجية الأبسط لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان، إذ تستخدمه البنوك التي تمارس أنشطة غير معقدة، ويتضمن هذا الأسلوب تصنيفا أدق للمخاطر كما يتضمن توسيع إطار استخدام الرهونات، لتغطية المخاطر الائتمانية، كما حدد وسائل جديدة لتخفيف مظاهرها وبالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية وبموجب هذا المعيار يتم تصنيف المخاطر بالاعتماد على مؤسسات التصنيف العالمية.

وقد تم الإبقاء على مفهوم رأس المال وتم الإبقاء أيضا على معدل كفاية رأس المال بمقدار (8%)، إلا أنه تم تعديل نظام الأوزان فلم تعد تعطي الأوزان وفقا لفئة المقترض "القروض السيادية، المؤسسات، البنوك الأخرى"، بل أصبحت تربط بأوزان مخاطر معينة للقروض وفقا لدرجات المخاطر لهذه القروض، والتي تحددها مؤسسات التصنيف حسب معايير محددة.

وفي إطار هذا الأسلوب فإن استخدام التقنيات الائتمانية الخارجية يساعد على التمييز بين المخاطر الائتمانية وفئاتها (القروض السيادية، الالتزامات على البنوك الأخرى، الشركات، قروض الأفراد، القروض العقارية لأغراض سكنية) وكل فئة من هذه الفئات لها وزن مخاطر، ويعتمد الوزن الترجيحي لكل أصل ائتماني على التصنيف الائتماني للمقترض.

ثانيا، أسلوب التصنيف الداخلي

يستند هذا المدخل على التصنيفات الداخلية التي يضعها البنك لتقييم المراكز الائتمانية لزبائن البنك، ويمكن أن ينفذ التصنيف الداخلي بالطريقتين الآتيتين: (عباسي ، 2021/2020، صفحة 6)

1) المنهج الأساسي: تتطلب هذه الطريقة من البنوك استخدام تقييماتها الداخلية لاحتمال الفشل الخاص بعملائها(PD) لعملائها لتحديد متطلبات رأس المال والبيانات الأخرى اللازمة لحساب خسائر مخاطر الائتمان في حالة التعرض للخسارة المتوقعة (LGD) والتعرض المتوقع في حالة الإخفاق(EAD) والاستحقاق(M) من قبل السلطات الرقابية، ولا يمكن اعتماد هذه الطريقة إلا في الحالات التالية:
   - إتمام سنة من استخدام نماذج حساب(PD).
   - تاريخ عامين من البيانات الافتراضية (مثلا 2006-2008) على مدار خمس سنوات.
   - يتم إجراء تحقق من جانب السلطات الرقابية على أن الجزء الحاسم (الذي لا يزال يتعين تحديده) من المبالغ الغير مسددة.
2) المنهج المتقدم: الذي يقوم على نفس المنهجية المطبقة في المنهج الأساسي استثناء أن البنك يستخدم تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية الخاصة به لتحديد المتطلبات من الأموال الخاصة به، ومن أجل الأخذ بهذا الأسلوب يجب:

- سنوات من استخدام النماذج لحساب(PD)و(LGD)و(EAD)و(M).
- مصادقة السلطات الرقابية على أن الجزء الحاسم (الذي لا يزال يتعين تحديده) من المبالغ الغير مسددة.

ويوضح الجدول التالي الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وأسلوب التصنيف المتقدم:

جدول رقم:(01) الفرق بين أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي والمتقدم.

	الأساسي	المتقدم
احتمال الإخفاق PD	يعتمد على تقديرات البنك	يعتمد على تقديرات البنك
الخسارة عند الإخفاقLGD	لجنة بازل تحدد القيم	يعتمد على تقديرات البنك
التعرض عند الإخفاق EAD	لجنة بازل تحدد القيم	يعتمد على تقديرات البنك
أجل الاستحقاق المتبقي M	يعتمد على تقديرات البنك	اللجنة تحدد القيم أو تقديرات البنك إذا سمحت السلطات الوطنية بذلك

المصدر: (عباسي ، 2021/2020، صفحة 6)

المطلب الثالث: تقديروتقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا. وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي: (رزيق و كورتل، 2007، صفحة 5)

- طريقة النسب المالية.
- طريقة التنقيط.

أولا، طريقة النسب المالية

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي.

1) النسب الخاصة بقروض الاستغلال: عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على القيام بدراسة بعض الأوجه المالية لهذه المؤسسة ويقوم بذلك طبعا من خلال تحليل رأس المال العامل واستعمال النسب التي لها دلالة في هذا الميدان. (لطرش، 2010، صفحة 146)

2) النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي: (رزيق و كورتل، 2007، صفحة 5)

- التمويل الذاتي.
- التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل.
- نسبة المديونية.
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:
  - طريقة صافي القيمة الحالية VAN
  - طريقة معدل العائد الداخلي TRI
  - طريقة فترة الاسترداد PR
  - طريقة مؤشر الربحية IP

ثانيا، طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي

هي آلية للتنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض، ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية بزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها.

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسبة المالية ولكن استعمالها قليل إذ تطبق خصوصا في القروض الاستهلاكية وتستعمل في هذه الحالات: (قبايلي، 2014، صفحة 164)

1) حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من فئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طلب قرض جديد.

2) حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين: مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.

- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمال العامل.
- طبيعة نشاطها.

خلاصة الفصل:

مما سبق نستخلص أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض القرار الائتماني، وأن معرفة هذه المخاطر وكيفية قياسها يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب أثارها السلبية ويساعد بدرجة كبيرة في الحد منها، ومن بين الوسائل الهامة للحد منها هو تنويع هذه المخاطر لضمان تحقيق أقل خسائر ممكنة.

الفصل الثاني:

عموميات حول التدقيق الداخلي

تمهيد

إن التطور العلمي والتكنولوجي الذي ظهر بوضوح في العصر الحالي أدى إلى توسع حجم البنوك وتشعب وظائفها وزيادة تعقدها وتنوعها ما زاد من صعوبة تسييرها، فكان لابد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي كونه يساهم في تتبع الثغرات وحالات عدم الكفاءة والكشف المبكر للمخاطر والأخطاء والانحرافات والتلاعبات أحيانا والتحقق من توفر السياسات والإجراءات الواضحة، ومدى التزام البنوك بها.

إن عملية التدقيق الداخلي تعد السبيل الأنسب في تقييم والحد من المخاطر الائتمانية وتقديم المشورة، فما هي السبل الأنجع للحد منها؟

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

إن ضرورة تبني المؤسسة لوظيفة التدقيق الداخلي في هيكلها التنظيمي أصبح مسألة مهمة وهذا للدور الذي تلعبه هذه الوظيفة في تقييم النظام التسييري والمساهمة في تقويمه وتصحيحه، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التدقيق الداخلي وأنواعه وكذا أهدافه في المؤسسات البنكية.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي

قبل التطرق إلى تعريف التدقيق الداخلي يجدر تقديم مفهوم التدقيق بوجه عام وذلك فيما يلي:

أولا، تعريف التدقيق

يعرف التدقيق على أنه:"علم يتمثل في مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد في تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وعن مركزه المالي في نهاية فترة محددة"، وتشمل عملية التدقيق ما يلي: (المغربي م.، 2018، الصفحات 15-16)

- الفحص: وهو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.
- التحقيق: هو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة.
- التقرير: وهو بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية.

وقد جاء تعريف أخر عن التدقيق على لسان جمعية المحاسبة الأمريكية: هي عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقديمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر المعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية. (قايد، 2015، صفحة 9)

مما سبق نستنتج أن عملية التدقيق يقوم بها طرف ثالث محايد غير الذي أعدها أو الذي يستخدمها قصد إثبات صحتها من خلال مطابقتها لمعايير التدقيق الدولية.

ثانيا، تعريف التدقيق الداخلي

تعددت تعاريف التدقيق الداخلي ومن بين هذه التعاريف نذكر:

عرف التدقيق الداخلي على أنه "نشاط يهدف بشكل أساسي لمراقبة وتقييم الرقابة الداخلية والتأكد من تطبيقها على أرض الواقع، وتقديم الاستشارة للمؤسسة والتوصيات المختلفة من أجل تحسين وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية لديها وأنظمة إدارة المخاطر ومساعدتها في تحقيق أهدافهما". (صالحي، 2016، صفحة 19)

وعرف أنه "نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر، الرقابة والتوجيه (الحوكمة)". (الوردات، 2017، صفحة 30)

كما تم تعريفه على أنه "وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين وتتناول الفحص الانتقادي المنظم والتقييم المستمر للخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة بهدف التحقق من مدى الالتزام بهذه الخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة وأداء الإدارات والأقسام المختلفة". (الهواري و محمد، 1999، صفحة 120)

ومن خلال ما سبق اتضح أن جميع التعريفات الخاصة بالتدقيق الداخلي متقاربة وهذا راجع إلى طبيعة عمل التدقيق الداخلي، حيث أنه نشاط مستقل وموضوعي يقدم خدمات تأكيدية وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين أعمالها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي

الفرع الأول، أهمية التدقيق الداخلي

لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في الوقت الحالي وأصبحت نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي يقدمها للإدارة في مختلف المجالات، بحيث اعتبرت هذه الوظيفة كصمام الأمان في يد الإدارة وتظهر أهمية التدقيق الداخلي للإدارة من خلال تقديم الخدمات التالية: (سالم إ.، 2012، الصفحات 27-28)

1) خدمات وقائية: حيث تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود الحماية الكافية للأصول وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها.
2) خدمات تقويمية: حيث تعمل هذه الوظيفة على قياس وتقويم فاعلية نظم الرقابة وإجراءاتها في المشروع ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية.
3) خدمات إنشائية (بناءة): حيث تقوم هذه الوظيفة باقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة، وتطمئن الإدارة على سلامة ودقة المعلومات المقدمة لها.

وهناك العديد من العوامل التي تضافرت وساعدت على نمو وتطور وازدياد أهمية وظيفة التدقيق الداخلي منها: (الخيسي، 2013، الصفحات 35-36)

أولا، انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة:

نتج عن كبر حجم المشروعات وانتشارها جغرافيا إلى أن فوضت الإدارة العليا الإدارات اللامركزية لبعض السلطات، وعلى الرغم من تفويض السلطات إلا أنه ما يزال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية، المطلوبة وحتى تتمكن الإدارة من الرقابة كان لابد من استحداث وسيلة رقابية تحقق ذلك مثل التدقيق الداخلي.

ثانيا، كبر حجم المشروعات الحديثة وتعقيد عملياتها:

نتيجة لكبر المشروعات وظهور شركات المساهمة، وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الدولية، والتي تمتاز بتعدد عملياتها وجنسيات مالكيها وانتشار فروعها في دول العالم المختلفة أدى إلى ظهور الحاجة لتحقيق الرقابة على تلك الفروع وزيادة قدرة الإدارة على مراقبة جميع النشاطات.

ثالثا، التحول إلى المراجعة الاختيارية

لقد ترتب على كبر حجم المشروعات وتعقيد عملياتهما وزيادة حجمها، إذ لم يعد المدقق قادرا على القيام بالمراجعة الكاملة وبدأ المراجع يتحول إلى نظام المراجعة الاختيارية، أي الاعتماد على عينة تمثل المجموع الكلي، ويفترض أنه أصدق تمثيل ولكي يتحقق القرض السابق لابد من توافر نظام سليم للرقابة الداخلية، ومن أهم الركائز التي يستند عليها قيام نظام سليم للرقابة الداخلية وجود تدقيق داخلي بالمنشأة.

رابعا، ظهور المنشآت ذات الفروع والشركات متعددة الجنسيات

إن كبر حجم المشروعات ترتب عليه إنشاء فروع لها في مناطق مختلفة ومتباعدة، وقد بدأت الإدارة المركزية لهذه المنشآت في استخدام التدقيق الداخلي للسفر إلى مقر الفروع لمتابعة أعمالها، وسمي المدقق "المدقق المتجول "، وسرعان ما طلبت الإدارة من المدقق خدمات أخرى للإدارة، مثل إيضاح الالتزام بالسياسات الإدارية واقتراح التعديلات.

ويتضح لنا مما سبق أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن فيما يلي: (أبو شعبان، 2016، صفحة 18)

- تساعد على تحقيق المؤسسة لأدائها وربحيتها ومنع الخسارة الناتجة عن الغش والتلاعب.
- تساعد في ضمان وجود تقارير مالية سليمة ويمكن الاعتماد عليها.
- اتخاذ قرار سليم وتجنب مخاطر القرار الغير سليم والنتائج الغير مرغوب فيها.

الفرع الثاني، أهداف التدقيق الداخلي

تتم عملية التدقيق الداخلي في جميع مراحل النظام المحاسبي بهدف اكتشاف الأخطاء والغش، والتأكد من سلامة السجلات والبيانات المالية والمحافظة على أصول المنشأة، والتحقق من مدى توافق النظام مع متطلبات الإدارة، ويمكن تركيز أهداف التدقيق الداخلي في هدفين رئيسين هما كما يلي: (المدهون ر.، 2014، صفحة 23)

أ) هدف الحماية

من خلال تدقيق الأحداث والوقائع الماضية للتحقق مما يلي:

- دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية، ومدى إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية.
- إن أصول المنشأة قد تم المحاسبة عنها، وأنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال.
- اختبار الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بالفصل بين وظائف الاحتفاظ والتنفيذ والمحاسبة.
- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل العمليات وعدم تكرار الأعمال.

ب) هدف الإنشاء

ويعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمراقبة وتقديم النصح للإدارة والتأكد من أن كل جزء من نشاط الخريطة التنظيمية للمنشأة موضع مراقبة، وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة.

يهدف التدقيق الداخلي إلى زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها، من خلال مشاركة الإدارة في عمليات وضع الخطط الاستراتيجية للشركة وتوفير أي معلومات قد تحتاجها في تلك العملية وأي معلومات قد تحتاجها لتنفيذ الخطط والاستراتيجيات التي تم وضعها بالفعل وذلك من خلال: (أبوالرب، 2014، صفحة 20)

- تقويم وتحسين فاعلية الرقابة.
- تقويم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر.
- تقويم وتحسين فاعلية عمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتهما.

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي

يقسم التدقيق الداخلي من حيث الأعمال التي يزاولها المدقق الداخلي إلى الأنواع التالية:

1) التدقيق المالي:أو ما يسمى بالتوجه المحاسبي للتدقيق الداخلي، ويعني هذا النوع من التدقيق بتدقيق التقارير والسجلات والمستندات الثبوتية للتحقق من أن الموجودات والمطلوبات قد تم تسجيلها بدقة وتم إظهارها في الميزانية العمومية (المركز المالي) وفقا للأصول ومن أن الإيرادات والأعباء قد تم قيدها وتخصيصها، أي أن الأرباح والخسائر قد تم تقديرها بدقة وتم إظهارها في بيان الدخل وفقا للأصول، وكذلك يتم تحليل النشاط الاقتصادي للشركة وفقا للقياس والتقرير أو الإبلاغ استنادا إلى الطرق المحاسبية المعتمدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والتي أصبحت بعد عام 2001 مع تعديلاتها ومستجداتها تحمل تسمية معايير الإبلاغ المالي الدولي. (صبح، 2007، صفحة 51)

2) التدقيق التشغيلي: ويتم فيه الفحص والتقويم الشامل لعمليات المشروع لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعية والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة، كما يشمل التدقيق تقويم كفاءة استخدام الموارد المادية

والبشرية، بالإضافة إلى تقويم إجراءات مختلف العمليات ويجب أن يتضمن التدقيق أيضا التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية. (الوردات، 2006، صفحة 57)

3) التدقيق الاجتماعي: إن اهتمام التدقيق الداخلي بمجال التقارير المالية والالتزام بالسياسات والتشريعات الداخلية للمؤسسة والأنظمة القانونية أصبح مدخلا تقليديا، لهذا عملت المؤسسات على توسيع نطاق التدقيق الداخلي ليهتم أكثر بتدقيق الأنشطة الاجتماعية.

وقد عرف التدقيق الداخلي الاجتماعي بأنه:"فحص منتظم وجمع أدلة وقرائن لتقييم الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة، والذي يمكن تمييزها عن النشاط الاقتصادي لها، بهدف التأكد من مدى سلامة وكفاءة وملائمة الإفصاح في التقارير الاجتماعية عن مدى تقييد المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع". (جوامع، 2019، صفحة 7)

المطلب الرابع: مهام التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي إدارة مستقلة عن الإدارة التنفيذية وذلك من خلال المسؤوليات المكلف بها المدقق الداخلي: (جمعة، 2009، صفحة 29)

- مناقشة مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية.
- فحص خطط وأهداف إدارة التدقيق الداخلي.
- مناقشة آرائهم بشأن نظام الرقابة المالية وما تم اكتشافه من مخالفات أثناء عملية التدقيق الخارجي.
- تقييم مدى كفاية الموارد المخصصة للتدقيق الداخلي.
- التأكد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ توصياتهم.
- فحص تنظيم واستقلال إدارة التدقيق الداخلي.

أما مهام التدقيق الداخلي فهي كالتالي: (بن حواس، 2021، صفحة 2)

- تقديم نصائح وتوصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب اهتمام داخل البنك.
- إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطرة العالية.
- تصميم جداول زمنية وبرامج عملية لكل مهمة تدقيق.
- إعداد تقرير التدقيق ورفعه للإدارة العليا في البنك.
- القيام بمهمات مخصصة بناء على طلب الإدارة العليا بخصوص مشاكل ومخالفات تتطلب مزيدا من التحقيق.
- المساعدة في تطوير النظم وحل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم.

المبحث الثاني: معايير وإجراءات التدقيق الداخلي

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المعايير المعتمدة في عملية التدقيق الداخلي على مستوى المؤسسات، وكذا الإجراءات القانونية والإدارية المتبعة في عملية التدقيق.

المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي

يوجد العديد من المعايير المتخذة في عملية التدقيق الداخلي، والتي يمكن أن نعتبرها مجموعة من المقاييس والقواعد التي تستطيع المؤسسات من خلالها التحكم وتقييم أي عمل مهني، ومن أشهر هذه المعايير والتي لاقت قبولا واسعا من قبل المؤسسات وممارسي هذه المهنة والتي نذكرها كالآتي:

1) المعايير العامة: وهي المعايير التي تحدد خصائص ومواصفات الجهة أو الشخص القائم بعملية التدقيق الداخلي وتشمل أربعة معايير رئيسية التي تنقسم بدورها إلى معايير فرعية. (الخيسي، 2013، صفحة 67)
2) معايير الأداء: تقوم هذه المعايير بوصف أنشطة التدقيق الداخلي وكيفية تنفيذ وأداء كل مهمة من مهام التدقيق الداخلي بحيث يمكن قياس هذا الأداء، ويتفرع من هذا المعيار ستة معايير مذكورة في الجدول أسفله. (سالم إ.، 2012، صفحة 44)

الجدول رقم (02): يوضح معايير التدقيق الداخلي في المؤسسات

اسم المعيار	معايير التدقيق الداخلي التابعة له
المعايير العامة	أ- معيار يتعلق بالغرض من التدقيق الداخلي والسلطات والمؤسسات. ب- معيار يتعلق بالاستقلالية والموضوعية. ت- معيار يتعلق بالاحتراف والحرفية وبذل العناية المهنية الواجبة. ث- معيار يتعلق ببرنامج لتأمين الجودة وتطوير عملية التدقيق الداخلي.
معايير الأداء	أ- معيار يتعلق بإدارة أنشطة التدقيق الداخلي. ب- معيار يتعلق بطبيعة العمل. ت- معيار يتعلق بتخطيط التقاعد. ث- معيار يتعلق بتنفيذ الارتباط. ج- معيار يتعلق بتوصيل النتائج. ح- معيار يتعلق بمراقبة تنفيذ التوصيات.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على دراسة (المدلل يوسف، 2007، الصفحات 47-57)

المطلب الثاني: إجراءات التدقيق الداخلي

لا شك أن التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي في السنوات الأخيرة أدت إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع البنكي، كالتكنولوجيا، القوانين، المنافسة الحادة، تنوع المنتجات والوسائل المتطورة، فكلها تؤثر على عوائد المنشئات المالية.

كل هذه العوامل والمتغيرات، أدت إلى تولد المشاكل والمخاطر المختلفة التي تواجهها البنوك في نشاطاتها المختلفة، مما دفع مجالس الإدارة في البنوك إلى ايلاء الأهمية المناسبة في مواجهة هذه المتغيرات، ومحاولة معالجة نقاط الضعف بها.

وعند التدقيق في مصادر هذا الضعف، غالباً ما يتضح أنه ناتج عن تراكم سوء التحكم في الالتزامات والمخاطر، واختلال نظام الرقابة الداخلية لهذه البنوك، فقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر البنكية(تحديد وتخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة المراقبة للبنوك دورها كما ينبغي، وبالرغم من تعدد أنواع المراقبات المطبقة في البنوك مثل: لجنة مراقبة البنوك، مدراء الحسابات، التدقيق الداخلي، لكن يبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لإجراءات المراقبة الداخلية، بشكل يؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم.

وبناءاً على ما تقدم، فتعتبر دراسة نظام الرقابة الداخلي أول خطوة أساسية قبل عملية التدقيق والمراجعة، ويمكن تحديد إجراءات الرقابة الداخلية في البنوك بما يلي: (أبوالرب، 2014، الصفحات 24-26)

أولا، استعمال دليل الإجراءات

يعتبر دليل الإجراءات وسيلة فعالة يتم من خلالها التحكم في العمليات والعمل على تنفيذها بالشكل الصحيح، خصوصاً أن نشاط البنوك يمتاز بدرجة عالية وعليه فلا بد من توجيه الأفراد والمسؤولين إلى تنفيذ الأعمال البنكية الأقل خطورة، إلا أننا في الواقع العملي نصادف حالتين هما:

- عدم وجود دليل خاص بالإجراءات التنفيذية، نتيجة لعدم إدراك المسؤولين لفائدته.
- أن يكون دليل الإجراءات موجوداً ولكن من غير الممكن استغلاله، ويعزى ذلك لعدم ملائمة ما مضمون دليل الإجراءات للأوضاع المحيطة بالعمل، أو لوجود تعقيدات يصعب على مستخدمي الدليل فهمها.

ثانيا، مراقبة الأداء وكفاءة نظام المعلومات

تعرف مراقبة الأداء بأنها مجموعة من التقيات والأنظمة، تهدف إلى تقدير وتحسين النتائج باستمرار، ما يعطي للمراقبة الداخلية ضماناً مزدوجاً من خلال:

- تقدير النتائج: والذي يسمح للبنك أن يعرف أوضاعها عن طريق نظام معلومات خاص بتسجيل النتائج، ومن خلال النظام تكتشف المراقبة الداخلية الأخطاء والانحرافات وما ينتج من فروق بالنسبة للموازنات التقديرية.
- تحسين النتائج: يجب أن يضمن نظام المعلومات للبنوك الوسيلة التي تتيح البحث باستمرار عن تحقيق أكبر فعالية ممكنة وتحسين العوائد والكشف السريع لأخطاء التسجيل والتكيف مع المحيط وتغيراته .

ثالثا، التدقيق الداخلي الفعال

تضمن المراقبة الداخلية تنفيذ العمليات بشكل سليم يطابق الإجراءات الداخلية للبنك، فهي تعتبر المستوى الأول من المراقبة باعتبارها مندمجة في النظام السائد، حيث يضمن تطبيقها (مراقبة ذاتية) أو الإدارة (إجراءات الرقابة الداخلية)، غير أن مهنة البنوك تتحمل مخاطر عديدة لا بد من التحكم فيها عن طريق تحديد العمليات الأكثر عرضة للأخطار، مثل تسجيل الحسابات، الضمانات، القروض،... الخ، لذلك تحتاج البنوك إلى مستوى ثان من المراقبة تتمثل في التدقيق الداخلي الذي يتحقق من سلامة التنفيذ، فالتدقيق هو مراقبة المراقبة، بحيث تصادق على صحة ومصداقية المعلومات المستخدمة في البنوك، كما تضمن تطبيق القواعد والسياسات العامة للإدارة، وتسعى إلى تحقيق الفعالية، التي تعتبر عنصراً مهماً جداً في عمل البنوك، إذ أن مخاطر عدم الفعالية قد تؤدي إلى شلل كلي في النظام.

رابعا، رفع التقارير للجنة التدقيق الداخلي

تعد لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، ويجب أن تقوم لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي بالتأكد من التزام البنك بالأنظمة الرقابية الداخلية ونظم المعلومات وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي يلعبان دوراً هاما في مساعدة الإدارة على إدارة المخاطر بصورة سليمة، إلا أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الجميع لا فقط على المستويات الإدارية للبنك.

المبحث الثالث: الجوانب التنظيمية للتدقيق الداخلي في البنوك

حيث تم التطرق في هذا المبحث إلى عناصر وأهداف التدقيق الداخلي في البنوك وأسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في البنوك وكذلك دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي.

المطلب الأول: عناصر التدقيق الداخلي في البنوك وأهدافها

قبل التطرق إلى عناصر وأهداف التدقيق الداخلي في البنوك يجدر تقديم مفهوم البنك بوجه عام.

أولا، تعريف البنك

وردت عدة تعاريف للبنك منها الكلاسيكية والحديثة: (الصيرفي، 2014، الصفحات 13-14)

فمن وجهة النظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو: "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما".

أما الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه: مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات التنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

ثانيا، عناصر التدقيق الداخلي في البنوك

ويشمل التدقيق الداخلي في البنوك على العناصر الموالية: (سعداوي و آخرون، 2019، صفحة 136)

1) تقدير المخاطر المصرفية: تتعرض البنوك للعديد من المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها وهذه المخاطر الناتجة عن عدة عوامل خارجية وداخلية لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية بات أمرا ضروريا لنجاح مهمته ولفهم طبيعة هذه المخاطر يجب أن يكون ملما بمحددات النشاط البنك الداخلية والخارجية.
2) إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك: لقد بين التدقيق الداخلي أنه لا يوجد تحكم في المخاطر البنكية إلا إذا لعبت أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك دورها كما ينبغي.
3) برنامج التدقيق المحاسبي للبنوك: الاعتماد على المعلومات المحاسبية والمالية يتوقف على مدى كفاءة أصحاب مهنة المحاسبة والتدقيق على حد سواء، حيث تعتبر هذه المعلومات أهم المصادر إذ أنها تعكس الصورة الحقيقية في حالة البنك، بحيث يقوم المدقق الداخلي باستكمال المعطيات المساعدة على إصدار الحكم بخصوص الحالة المالية للبنك.

ثالثا، أهداف التدقيق الداخلي على مستوى البنوك (سعداوي و آخرون، 2019، صفحة 136)

تهدف وظيفة التدقيق الداخلي في البنك إلى تحقيق ما يلي:

- التأكد من الإلتزام بمختلف المصالح على مستوى البنك من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية محددة.

- التأكد من الالتزام بالتعليمات الداخلية للبنك.
- التأكد من الامتثال بالقوانين والتشريعات المعمول بها.
- تقييم مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في البنك.
- اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة وكفاءة وفعالية أنشطة البنوك بالإضافة إلى الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على الممتلكات والموجودات.
- تقييم إجراءات إدارة أنشطة المخاطر والحكومة في البنك وما اشتملت عليه مراكز الخطر، بالإضافة إلى مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.

المطلب الثاني: أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في البنوك

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المنظمات البنكية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي: (صبايحي و بغدود ، 2013، صفحة 6)

1) الأسس الإدارية:

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء المصرفي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف عملية التدقيق الداخلي وذلك من حيث:

- وضوح الأهداف الرئيسة والثانوية للمصرف؛ حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.
- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.
- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.
- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه، من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ، أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

2) الأسس المالية والمحاسبية:

ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية، وأهمها:

- مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائه في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات عملائه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.
- توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه، الأمر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الأمان وحجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الأمان تقود إلى ضياع فرص استثمارية للمصرف، لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها، لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها ودرجة الأمان اللازمة.
- تعظيم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي بالبنك

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في البنك لما لها من أثر في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة لذلك كان لها دور فعال في: (المدهون إ.، 2011، صفحة 24)

أولا، المساهمة في وضع الأنظمة الداخلية التالية ومراجعتها دوريا للتحقق من فعاليتها

- نظام مراقبة العمليات وإجراءات الداخلية وفقا للدليل العمليات المعمول به.
- نظام معالجة التطبيقات المعلوماتية وضمان الأمان.
- نظام إدارة المخاطر والتحكم بها وتقييمها.
- نظام تقييم جودة الأصول.
- نظام الإسناد الخارجي.

ثانيا، الجوانب الواجب مراعاتها لدى وضع أنظمة الرقابة والضبط الداخلي

- واجبات القائمين على إدارة البنك في مجال الرقابة والضبط الداخلي.

أسس تحديد المخاطر وتقييمها لاسيما مخاطر الائتمان والسوق ومعدلات الفائدة والسيولة بالإضافة إلى المخاطر التشغيلية والقانونية والتحول والتعامل مع المخاطر الأخرى.

المبحث الرابع: دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان

للمدقق الداخلي دور مهم في البنوك وذلك من خلال ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تعتري أنظمة إدارة المخاطر.

المطلب الأول: دور المدقق الداخلي في اكتشاف والحد من المخاطر

سيتم فيما يلي التعرف على دور المدقق الداخلي في اكتشاف المخاطر والحد منها.

الفرع الأول، الأدوار المختلفة للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر

سيتم عرض الأدوار المختلفة للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): الأدوار المختلفة للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر

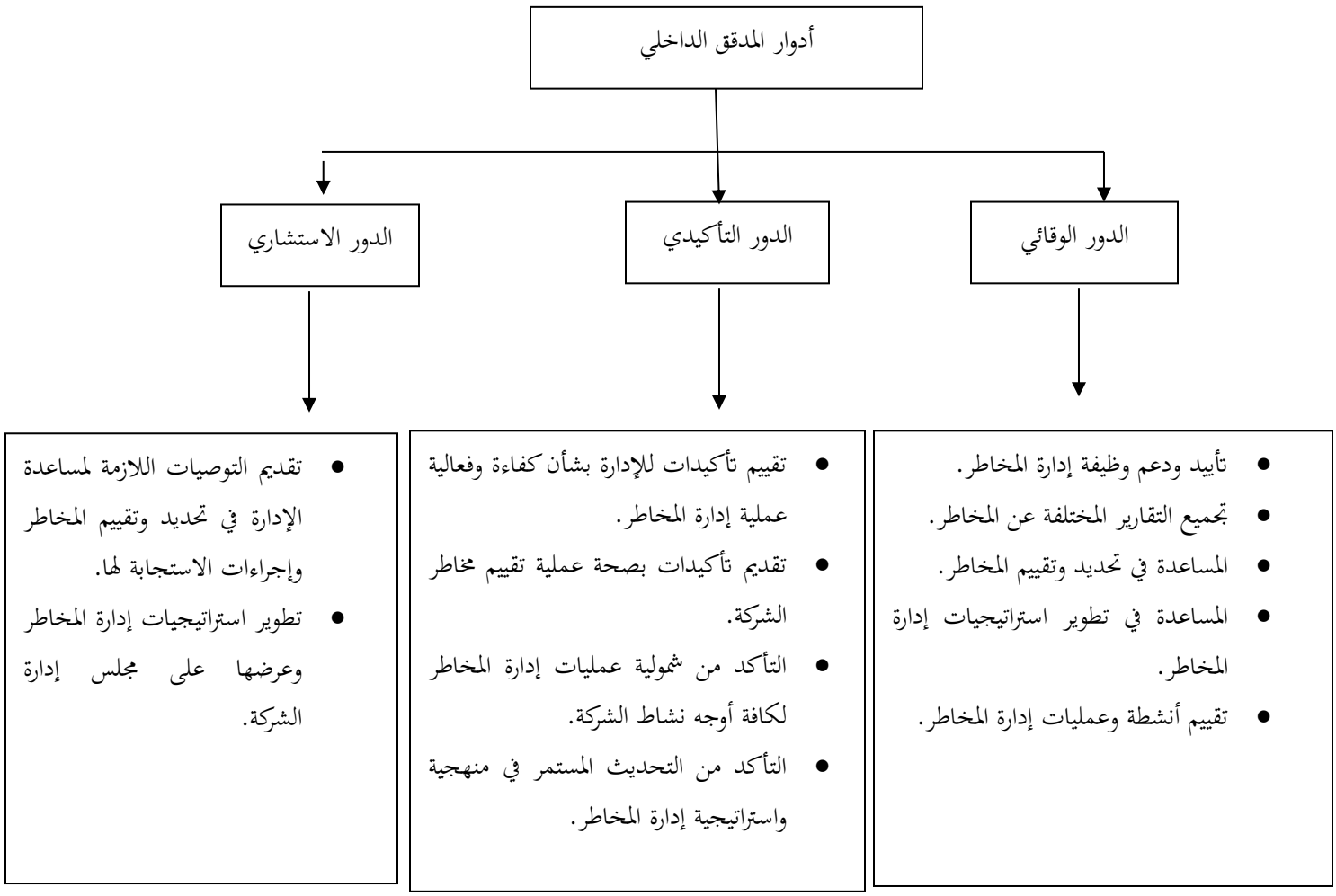

المصدر: (شيخي و آخرون، 2018، صفحة 57)

نلاحظ من خلال الشكل تعدد الأدوار التي يقوم بها المدقق الداخلي في إدارة المخاطر إلا أن الدور الجوهري الذي يتمثل في تقديم تأكيدات على أن عملية إدارة المخاطر ومراجعتها تتم بشكل مناسب وفعال.

الفرع الثاني، دور المدقق الداخلي في اكتشاف والحد من المخاطر

يلعب المدقق الداخلي دورا هاما في اكتشاف والحد من المخاطر، من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير المخاطر واحتمال حدوثها والتأكد من صحتها لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر تم بشكل صحيح.

حيث يقوم المدقق الداخلي بتقديم المشورة والنصح للإدارة حول البديل الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار، كما يقوم باختبار فعالية نظام الرقابة الداخلية ودورها في تخفيف والتخلص من المخاطر المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتناسب مع خطط واستراتيجيات وأهداف المؤسسة، من خلال تقديم خدمات تأكيدية وموضوعية للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فعالية عملية إدارة المخاطر.

وفي هذا السياق يقع على عاتق ومسؤولية المدقق الداخلي الالتزام بما يلي: (شيخي و آخرون، 2018، الصفحات 58-59)

1) تقييم فعالية إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها.
2) التقييم والمساهمة في تحسين إجراءات الحوكمة في المؤسسة.
3) القيام بتوثيق خطة العمل لكل مهمة في مهام التدقيق تتضمن أهداف المهمة، نطاقها، توقيتها والموارد المخصصة لها، وهذا من أجل التقليل من مخاطر التدقيق نفسها.
4) وضع استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق على أساس أعمال التحليل والتقييم المناسبة.

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي والحد من المخاطر الائتمانية

إن عملية التدقيق والتفتيش تعتبر من أهم الأمور التي تكون مدرجة على جدول أعمال مصلحة التدقيق الداخلي، وذلك لمعرفة مدى التزام البنك بالضوابط المحددة بما في ذلك موضوع الإبلاغ عن أوضاع المقترضين المتعثرين، والتدقيق الداخلي يختص عادة بفحص جودة القروض وذلك من خلال المستويات الثلاثة للتدقيق وهي:

1) التدقيق الداخلي قبل منح القرض: تفيد في التحقق من مدى اتفاق منح القرض مع شروط سياسة البنك الائتمانية.
2) التدقيق الداخلي بعد منح القرض: تفيد في الكشف المبكر عن مخاطر المنح ومن ثم المبادرة في اتخاذ الإجراءات الصحيحة وهو بمثابة مراجعة مستمرة خلال فترة القرض.
3) التدقيق الداخلي الاستثنائي للقروض: تبادر إليه بسبب احتمال مواجهة أنواع معينة من القروض لبعض الصعوبات في سدادها،

فمعهد المدققين الداخلين أكدت على أن إدارة البنك هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر كتحملها أو تجنبها وينحصر دور المدقق الداخلي في تقديم النصح للإدارة ويبين تأييده أو اعتراضه لقرارات الإدارة المتعلقة بعملية إدارة المخاطر وليس ممارسة عملها واتخاذ القرارات بالنيابة عنها. (بوطورة و بقة، 2015، صفحة 255)

المطلب الثالث: إجراءات تدقيق عمليات منح القروض

تمر إجراءات التدقيق الداخلي على عمليات منح القروض بثلاثة مراحل، الأولى مرتبطة بتكوين الملف من الناحية الإدارية، بينما المرحلة الثانية تتعلق بتحليل وتحديد وضعية المقترض أما المرحلة الثالثة متمثلة في التقرير أي الموافقة على منح القرض أو عدمه وفيما يلي شرح هذه المراحل: (لوالبية و نبو، 2021، الصفحات 7-8)

أولا، المرحلة الإدارية

يقوم المدقق الداخلي في هذه المرحلة بثلاثة خطوات رئيسية:

1) تكوين الملف: في هذه الخطوة يقوم المدقق بجمع المعلومات اللازمة والخاصة بالمقترض والقرض ذاته، بغية تكوين ملف القرض المراد تدقيقه ودراسته، وعموما يتكون ملف القرض من الوثائق التالية:
   - طلب القرض.
   - عقد القرض.
   - مستند الكفالة إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بكفالة شخصية.
   - وثائق الرهن إذا تعلق الأمر بقرض مضمون بضمانات عقارية أو أصول مالية أو تجارية يتطلب الأمر بيانات تثبت ذلك.
   - وثيقة تبين التطورات الدائنة والمدينة لرصيد المقترض بالبنك.
2) الدراسة القانونية والإدارية للملف: يقوم المدقق في هذه الخطوة بالتأكد والتدقيق حول صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها، وسريان نشاطها.
3) الاستعلام عن العميل (المقترض) :في هذه الخطوة يقوم المدقق بجمع أكبر قدر من المعلومات حول المتعاملين وسمعتهم الائتمانية وذلك بالاعتماد على أكثر من مصدر.

ثانيا، الدراسة الاقتصادية والمالية لملف القرض

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل والقرض وكذا تكوين ملف طلب الاقتراض بما تضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته، أو بمعلومات متضمنة من البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل، يقوم المدقق بالدراسة الاقتصادية والمالية للملف ككل على النحو التالي:

1) الدراسة الاقتصادية: في هذه المرحلة يقوم المدقق بدراسة ما يلي:
   - دراسة المحيط الاقتصادي الذي ينشط فيه العميل، بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض.
   - دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة، معدل الخصم وإعادة الخصم وسياسة تأطير القروض من السياسات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القروض.
   - دراسة السوق وهي دراسة تهدف أساسا إلى الوقوف على نتائج أعمال العميل مستقبلا انطلاقا من التنبؤ بواقع أعماله، وتحديد وزن المؤسسة في السوق.

- الدراسة التقنية للمشروع المراد تمويله إذا تعلق الأمر بقرض متوسط أو طويل الأجل أي قرض استثماري.

2) الدراسة المالية (تحليل الموضوعية المالية لطالب القرض): يقوم المدقق بناء على الوثائق المالية والمحاسبية، ممثلة في الميزانيات الفعلية أو التقديرية وكذا جداول حسابات النتائج، بعملية تحليل وتشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب جملة من المؤشرات المالية والتي من شأنها أن تعطي للبنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل، واستغلاله المالي وقدرته على الوفاء ومردوديته المالية وربحيته بشكل عام.

ثالثا، التقرير

اعتمادا على نتائج الدراسة الاقتصادية والتشخيص المالي للزبون طالب القرض يتم اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.

خلاصة الفصل:

مما سبق نستخلص أن معظم المشاكل والصعوبات التي يتخبط فيها البنك ناجمة عن وجود خلل في التدقيق الداخلي، وكذا أنظمة الرقابة الداخلية، فالأنشطة البنكية تبقى دائما معرضة للخطر والتي من أهمها خطر منح الائتمان، حيث يبقى على البنك محاولة التحكم والسيطرة بأكبر قدر ممكن على هذه المخاطر، ويستدعي تحقق ذلك وجود نظام تدقيق داخلي صارم يضمن التحكم في كل عمليات منح الائتمان مع تحديد مستمر للمخاطر التي تتحملها.

الفصل الثالث:

(دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–)

تمهيـد:

بعد تطرقنا في الفصلين السابقين إلى المفاهيم الأساسية حول مخاطر الائتمان والتدقيق الداخلي، وذلك لمعرفة الدور الذي يلعبه المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان نكون قد المنا بالجوانب النظرية للموضوع، إلا أن ذلك لا يكفي إن لم يصاحبه محاولة معاينة وملاحظة تلك الجوانب النظرية في الواقع العملي، لذلك سنقوم بإسقاط ما جاء في الجزء النظري على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر –بسكرة–من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–[1]

سنتطرق في هذا المبحث إلى تقديم المؤسسة قيد الدراسة، أهميتها وأهدافها وكذا هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–

الفرع الأول، تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–

تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة في 17 جمادى الأولى 1402 الموافق ل 13 مارس 1982 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82/ 106 وقد نتج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري.

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، فهو ينتمي إلى قطاع عمومي إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الإلزامية في المشاركة لتنمية القطاع الفلاحي، وترقية العالم الريفي ودعم النشاطات التقليدية المختلفة والحرفية رأس المال المسجل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو 33 مليار دينار جزائري، مهمتها الأساسية تطوير الزراعة وتعزيز المناطق الريفية تتكون في البداية من 140 فرع، لديه شبكة حاليا أكثر من 300 فرع و 39 مديرية إقليمية، كما يشغل حوالي 7000 موظف فهو يعتبر من أهم البنوك في الجزائر باعتباره يمتلك أكبر شبكة على المستوى الوطني.

أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع الزبائن أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك الاستراتيجية الشاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني.

الفرع الثاني، مهامه ومجال تدخله

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض، الصرف، الصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- المشاركة في تجميع الادخارات.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عنايتي الادخار والاستثمار.
- تطور شبكته ومعاملته النقدية.

[1] وثيقة مقدمة من قبل موظف الاستقبال في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بدر–بسكرة على شكل (Word).

- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات الفائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

لقد عمل بنك الفلاحة التنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياساتها بصفة عامة بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تلخصت أهم محاوره في:

- إعداد تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.
- عصرنة البنك (تقوية تنافسيته).
- احترافية العاملين.
- تحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى.
- تطهير وتحسين الوضعية المالية.

المطلب الثاني: موارد وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الأول، موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتكون موارد البنك الفلاحي حسب المادة 25 من مرسوم رقم 82/162 المؤرخ في 13 مارس 1982 من:

- رأسماله الأساسي واحتياطاته.
- الودائع الفردية والمحددة الأجل التي يتلقاها من الجمهور.
- الأموال المتوفرة المتحصل عليها من الهيئات العمومية التابعة للهياكل والأعمال الفلاحية والحرفية وغيرها.
- التسبيقات التي تقدمها الخزينة لتمويل برامج التنمية.
- الاعتمادات المالية المخصصة للصندوق والخصم التي يمكنها الحصول عليها من المؤسسات المصرفية الأخرى لاسيما البنك المركزي الجزائري.
- جميع الحصائل والوسائل المالية الأخرى الناجمة عن أعماله.

الفرع الثاني، أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- ضرورة العمل في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي للحاجيات الوطنية لمنتجات الفلاحة.
- رفع المستوى المعيشي وتحسين ظروف حياة سكان الأرياف.
- رفع مساهمة الفلاحة في الإنتاج الوطني.
- تنمية الري ببناء السدود.

- الزيادة في مساحات الأراضي الصالحة للزراعة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–بدر–بسكرة

ويتكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية من مجموعة جهوية للاستغلال وقد تم اختيار المجموعة الجهوية بسكرة (007) التي تتكون من 9 وكالات تقوم بالإشراف عليها، ويتكون الهيكل التنظيمي للمجموعة الجهوية للاستغلال كما يوضحه الشكل رقم (03) في الأسفل من المصالح التالية:

1-المديرية:

وتتكون من:

1-1 المدير: هو المسؤول عن السير الحسن للمجموعة الجهوية للاستغلال GREوبمجموعة الوكالات التابعة لها، مهمته التوجيه، التنشيط، المراقبة، تنسيق نشاطات الفرع وتقسيم العمل بين مختلف المصالح إضافة إلى السهر على التنفيذ الجيد للسياسة العامة للبنك.

1-2 السكرتارية (الأمانة): وهي مصلحة تابعة للمدير GREوهي تعمل على مساعدته في تسهيل أعماله كما تعمل على استقبال العملاء، البريد والمكالمات الهاتفية.

نائب المدير: مهمته مساعدة المدير كما ينوب عنه في مختلف أعمال التنشيط والتنسيق ومراقبة المصالح والوكالات.

1-4- خلية المراقبة: وتقوم هذه الخلية ب:

- مساعدة أجهزة المراقبة على مراقبة نشاط الوكالات.

- تنظيم بعثات المراقبة (المراقبة الدورية والمفاجئة) وذلك لضمان انتظام، ومطابقة وسلامة عمليات منح واستخدام القروض من طرف الوكالات.

- تنسيق وضمان متابعة تنفيذ خطط التصحيح والتطهير المعدة من طرف مصالح التفتيش العام.

2-المصلحة القانونية: وهي مكلفة بالوظيفة القانونية من خلال مساعدة الوكالات من الناحية القانونية و المراقبة و التأكد من سلامة الضمانات المقدمة للحصول على القروض، الإشراف على التحصيل القانوني للديون ومراقبة نشاط المحامين المستشارين، ضمان حسن تنفيذ الاتفاقات القانونية و المصادقة على وثائق فتح الحسابات، هذه المصلحة تتفرع عنها خلية تحصيل الديون، التي تعمل على تحصيل الديون، وضمن هذا الإطار تقوم هذه الخلية بمراجعة ديون العملاء، تشكيل ملفات شبكة الوكالات التابعة ل GRE في المفاوضات مع المدينين عن الديون التي هي في حيازة الوكالات و مساعدة مديري الوكالات التابعة ل GRE المدينين لاقتراح إعادة تنظيم ديونهم.

3- المديرية التجارية :(D.C) وهي تتكون من مصلحتين:

3-1- مصلحة التنشيط التجاري: وتعمل هذه المصلحة على:

- وضع خطة عمل للسياسة التسويقية وتنفيذها بعد موافقة الإدارة العامة.

- إعداد دراسات اقتصادية للمنطقة واقتراح إنشاء وكالات جديدة.

- تحديد الزبائن المحتملين ودراسة الزبائن الذين يتعاملون مع البنك.

– المشاركة والإعداد لمختلف التظاهرات الاقتصادية والتجارية المحلية.

-2-3 مصلحة القروض: وتقوم هذه المصلحة بدراسة ملفات التمويل وإحالتها إلى لجنة القروض والخزينة وتحضير أعمالها إضافة للرقابة اللاحقة للقروض الممنوحة من طرف الوكالات التابعة لها.

-4 مديرية الإدارة والمحاسبة :(D.A.C) ويقع تحت سلطتها(04) مصالح هي:

-1-4 مصلحة تسيير المستخدمين: وتسهر هذه المصلحة على:

– إدارة الملفات الإدارية للموظفين (المجموعة الجهوية للاستغلال والوكالات التابعة لها).

-إعداد الميزانية السنوية للموارد البشرية وإدارة عمليات دفع الأجور في ظل احترام القانون والتنظيم وإعداد عقود العمل ومتابعتها.

– إدارة الأعمال التأديبية وتنفيذ الخطط السنوية للتكوين والتدريب.

-2-4 مصلحة تسيير الوسائل العامة: وتهتم بإدارة الوثائق، السهر على حفظ وحماية الأشخاص والبضائع والوكالات التابعة لها، السهر على تحديث السجلات الخاصة بالمديرية الجهوية والوكالات التابعة ل GRE التابعة لها.

-3-4 مصلحة المحاسبة: وتطلع بالمهام التالية:

– إنجاز ومتابعة ميزانية المجموعة الجهوية للاستغلال والوكالات التابعة لها.

– السهر على تسيير حسابات الخزينة في ظل الاحترام الصارم للحدود القصوى للصندوق.

– التأكد من احترام وتطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية.

– فحص الحسابات اليومية للوكالات وتسوية الاختلالات والمخالفات والأخطاء والتناقضات، وإعداد الملفات المحاسبية.

-4-4 مصلحة الإعلام الآلي: وتقوم بالاهتمام بالأجهزة الآلية للبنك ومراقبة تسييرها وتطبيق البرامج ونظم المعلومات الخاصة بالبنك بالإضافة إلى تحديد الاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات وجمع المعلومات ومعالجتها آليا.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال بسكرة

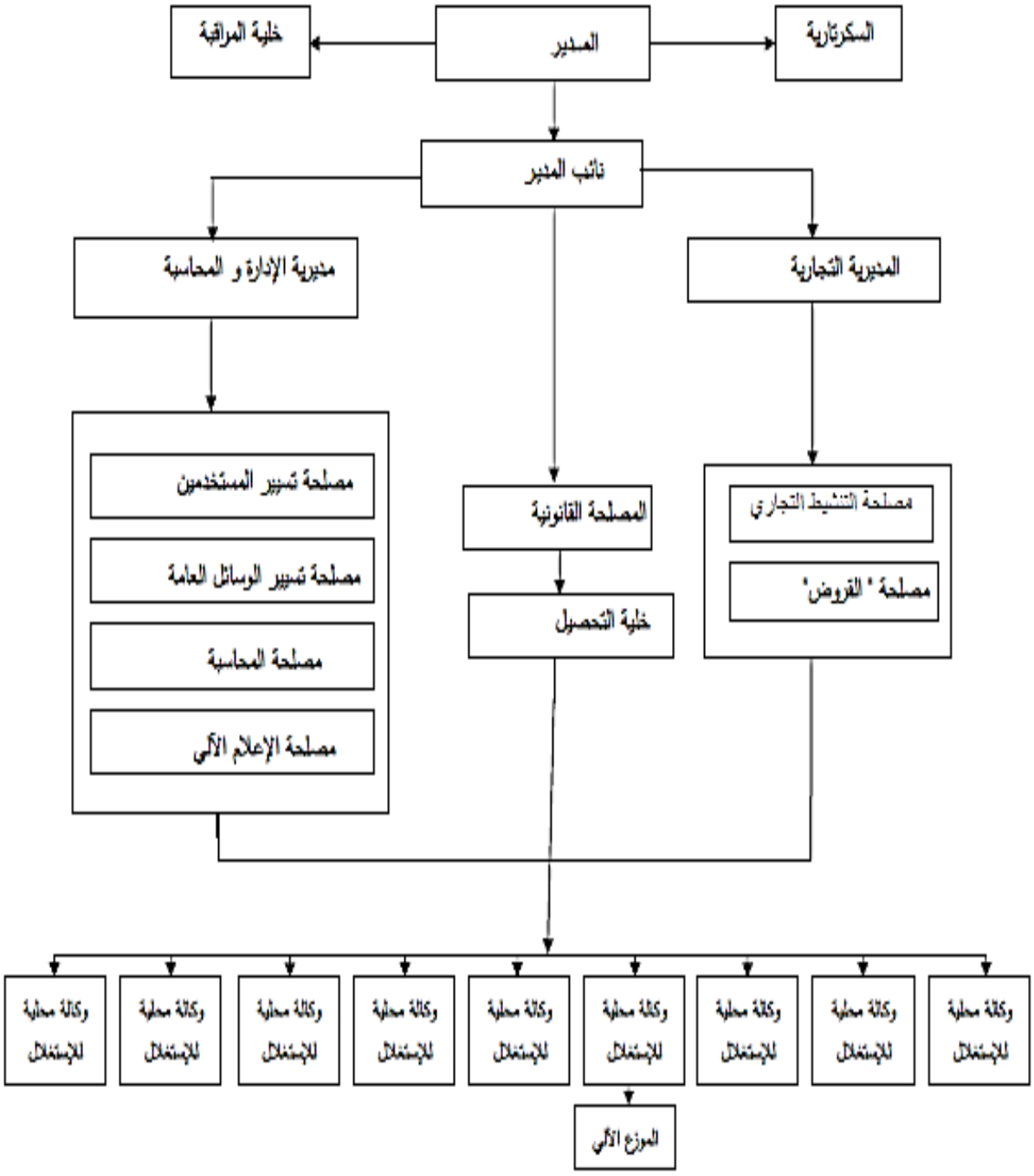

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

في هذا المبحث سنتطرق إلى الإجراءات والخطوات المنهجية التي طبقناها في دراستنا الميدانية سعيا منا إلى بلوغ الأهداف المرجوة، وذلك ابتداء من تحديدنا للعينة التي طبقت عليها الدراسة إلى غاية وصولنا إلى نتائج الدراسة، كما سنستعرض الأداة المستخدمة في جمع البيانات.

المطلب الأول: منهج الدراسة المعتمد

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في كلا الفصلين النظريين باعتباره الأنسب للدراسة، وعلى منهج دراسة الحالة في الفصل التطبيقي، من خلال المقابلة المباشرة لجمع البيانات باعتبارها الوسيلة الأفضل والأكثر مصداقية لموضوعنا.

المطلب الثاني: تحديد عينة الدراسة

تمت المقابلة مع رئيس مصلحة القروض في فترات زمنية مختلفة، ولم نتمكن من إجراء مقابلة مع أشخاص آخرين في البنك نتيجة لضيق الوقت وكذا انشغال الموظفين خلال الدوام.

وقد اخترنا رئيس مصلحة القروض نظرا لكونه على اتصال مباشر بالعميل، وبالتالي لديه اطلاع دائم على مختلف المخاطر الائتمانية التي يواجهها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر-بسكرة-.

المطلب الثالث: أدوات جمع المعلومات

عادة ما يستخدم الباحث أكثر من وسيلة لجمع المعلومات، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على العديد من المصادر التي من شأنها أن توفر لنا قدر كافي من المعلومات نذكر منها:

- المقابلة: تمت المقابلة بشكل مباشر مع رئيس مصلحة القروض، حيث تم طرح الأسئلة المعدة مسبقا[1]والتي تتضمن استفسارات عديدة حول موضوع الدراسة والمتمثل في دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر-بسكرة-، ومن ثم تدوين الإجابات المتحصل عليها وتحليلها ثم وضعها في سياق مناسب نستطيع من خلاله الاستفادة منه لاحقا في دراسات أخرى.
- المواقع الإلكترونية الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر-بسكرة-(BADER BANQUE.DZ).
- الوثائق وبعض المنشورات (المتمثلة في الملاحق).

[1] أنظر للملحق رقم (01).

المبحث الثالث: تشخيص وتحليل دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان بدر–بسكرة–

من أجل التوصل إلى نتائج ميدانية حول دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان لوكالة بسكرة، قمنا بإجراء مقابلة مع مدير مصلحة القروض في البنك، ومن خلال إجابته على الأسئلة المطروحة[1]، تمكنا من استنتاج العلاقة بين متغيري الدراسة وسنقوم بتقديم وتحليل إجابات رئيس مصلحة القروض وسنوضحها في المطالب الموالية.

المطلب الأول: سياسة منح الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–

الفرع الأول، عملية منح الائتمان[2]

من خلال مقابلتنا مع رئيس مصلحة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–، سنوضح المراحل التي يقوم بها البنك للوصول إلى قرار منح الائتمان وبالتالي الحصول على قرض وهي:

أولا، المقابلة وطلب القرض

بحيث يجب أن يكون للعميل حساب أو عليه أن يقوم بفتح حساب باسمه قبل أن يطلب القرض، ومن ثم يلتقي برئيس مصلحة القروض لطلب القرض بحيث يقوم بمعرفة الوثائق الواجب توفرها في طلبه وعلى الضمانات المطلوبة ومن ثم يقوم بتكوين الملف ويتكون الملف القرض عادة من الوثائق التالية:

أولا، بالنسبة لقروض الاستغلال

هي قروض قصيرة الأجل أو قروض توظيفية يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمدة أقصاها سنة لفائدة العميل الذي يعاني من احتياجات في رأس المال من بينها:

- قرض الرفيق:

الوثائق المطلوب لتكوين ملفه هي[3]:

- بطاقة طلب القرض[4].
- بيانات التشغيل.
- بطاقة فلاح محينة.
- شهادة ميلاد + بطاقة التعريف.
- بطاقة إقامة.
- رقم التعريف الضريبي + مستخرج الضرائب صافي او مجدول.

---

[1] أنظر للملحق رقم (01).

[2] مقابلة تمت مع رئيس مصلحة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بدر–بسكرة بتاريخ 2023/03/9 على الساعة 10.

[3] أنظر الملحق رقم (02).

[4] أنظر للملحق رقم (03).

- عقد الامتياز أو عقد الملكية (للأرض الخاصة).
- الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع ميزانية التدقيق.
- فاتورة شكلية.

ثانيا، بالنسبة لقرض الاستثماري

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يدعى بقروض الاستثمار، وتختلف مدتها من 3 سنوات أو 8سنوات وتكون عبارة عن قرض متوسط وطويل الأجل ومن بينها:

➢ قرض التحدي:

الوثائق المطلوب لتكوين ملفه هي:[1]

- طلب القرض.
- شهادة التحقق من المشروع.
- مستخرج الضرائب صافي أو مجدول.
- السجل التجاري + رقم التعريف الضريبي.
- الميزانية العمومية لآخر ثلاثة سنوات.
- توقعات الميزانية العمومية.
- الوضع المحاسبي.
- عقد الامتياز أو الملكية.
- الدراسة الفنية والاقتصادية للمشروع معدة من قبل مكتب تصميم معتمد.
- الفاتورة الشكلية + رخصة البناء (البناءات المراد انجازها).

الفرع الثاني، دراسة ملف القرض

وتشمل ما يلي:

أولا، تقديم المؤسسة

يقوم البنك بطلب إحضار دراسة اقتصادية لمشروع العميل حيث تشمل هذه الدراسة بجميع المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه من حيث اسمه عنوانه، نوع النشاط، تاريخ الإنشاء، الضمانات المقدمة.

ثانيا، الدراسة التقنية للمشروع: وفيها

- دراسة السوق.
- برنامج الإنتاج التقديري.

[1] أنظر الملحق رقم (04).

- قدرة المشروع.

ثالثا، الدراسة المالية للمشروع

- الميزانية التقديرية.
- دراسة الهيكلة المالية.
- دراسة النشاط.
- دراسة الخطر.

رابعا، الاستخبارات الائتمانية والزيارات الميدانية[1]

يقوم البنك بالتحري عن العميل ومعرفة إذا كانت لديه ديون أو مقترض في بنوك أخرى أو هو عميل جديد وذلك عن طريق برنامج خاص بالبنوك يسجل فيه اسم ولقب وتاريخ ميلاد المعني، كما يقوم مسؤول مختص بالبنك بالزيارات لمقر المشروع وكتابة تقرير يضم جميع الجوانب الخاصة بالمشروع.

خامسا، اتخاذ القرار والمتابعة

عند إيداع ملف القرض على مستوى الوكالة تقوم هذه الأخيرة بدراسة ثم يقدم للجنة القروض بالوكالة حيث يؤخذ القرار بالموافقة أو رفض الملف أو الطلب عليه إذا كان مبلغ القرض في حدود صلاحية الوكالة أما إذا كان يفوق صلاحيته فيبعث إلى المديرية الجهوية لدراسته مرة ثانية والفصل فيه.

فإن كان المبلغ في حدود صلاحية لجنة القرض التابعة للمديرية الجهوية فإن تصريح بالقرض يمضي من طرف مديرها ثم يبعث للوكالة من أجل منح لطالبه، أما إذا كان مبلغ القرض يتعدى حدود صلاحية المديرية الجهوية تقوم هذه الأخيرة ببعثه إلى المديرية العامة وبذلك تنتهي عملية منح القرض.

أما عن متابعة القرض بعد منحه للعميل فقد تأخذ أوجه مختلفة تبعا لشخصية العميل ونوع القرض الممنوح فقد يطلب كشف يثبت انجاز العملية ويطلب ضمانات لا يمكن أن يطلبها سابقا كما يكون الضمان هو الرهن على العتاد الذي اقترض من أجل شرائه.

الفرع الثالث، خطوات منح الائتمان[2]

تمر خطوات منح الائتمان عبر مجموعة من اللجان التي تقوم بدراسة الملفات وأخذ القرار بمنح قرض الائتمان من عدمه للعملاء وهي:

أولا، لجنة التدقيق: تجتمع كل ثلاثة أشهر نيابة عن المجلس التوجيهي والإشراف وتقوم بتقديم تقارير منظمة على التطور العام للمخاطر والامتثال للحدود.

[1] أنظر للملحق رقم (05).

[2] أنظر للملحق رقم (06).

ثانيا، لجنة المخاطر: تجتمع كل ثلاثة أشهر أو أكثر إذا لزم الأمر وتختص بكافة المخاطر لأجل:

- اقتراح على مجلس الإدارة وضع حدود للمخاطر والمراجعة الدورية لآلية استبعاد أو تقييد التدخل في قطاعات الأعمال المتدهورة.
- تقييم أداء إدارة المخاطر ومراقبة الامتثال للحدود.

ثالثا، لجنة الائتمان إذ تجتمع مرة في الأسبوع وتثبت في الملفات الائتمانية خارج التفويض التجاري.

قرار اللجنة أو رأيها يتم اتخاذه من طرف رئيس اللجنة في حدود صلاحيته.

رابعا، لجنة الاعتماد: تجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر ويكون دورها:

- قرار الإحالة في القضايا الكبيرة.
- القرار وتقييم مستوى المخصصات.

خامسا، لجنه مراقبة المخاطر: يجتمعون كل ثلاثة أشهر ولها دور مراقبة:

- الأنشطة المصرفية بالتفصيل.
- الأنشطة المالية.

الشكل رقم (04): الإجراءات المتبعة في منح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-بدر-بسكرة

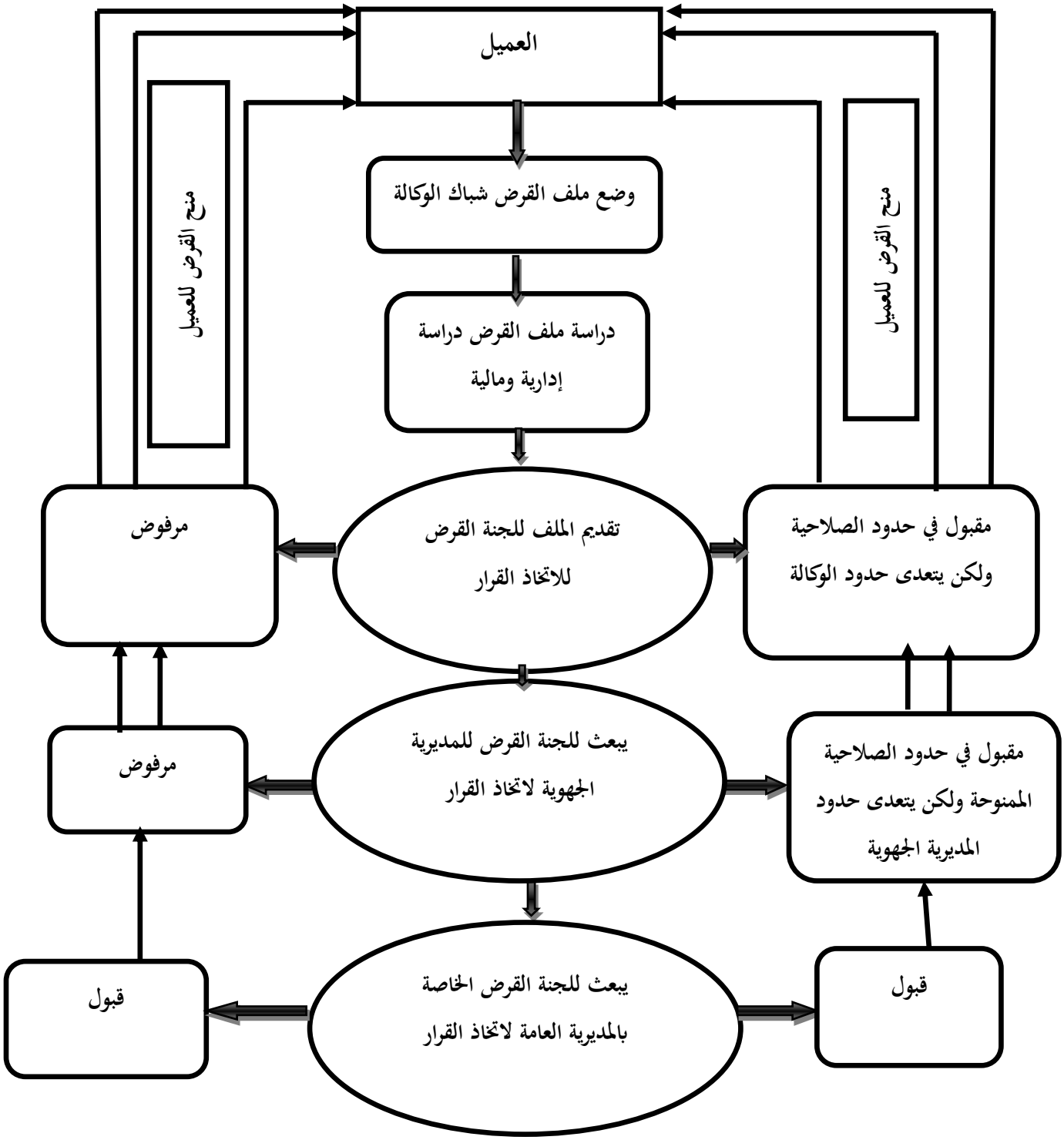

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر-بسكرة-.

المطلب الثاني: إجراءات الحد من مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر– بسكرة-

أكد رئيس مصلحة القروض على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يواجه العديد من الأخطار الناتجة عن الوظيفة الرئيسية والمتمثلة في منح الائتمان، وبذلك وضعت إجراءات للحد من مخاطر الائتمان، وقبل التطرق لهاته الإجراءات ذكر مجموعة من مخاطر الائتمان والتي تتمثل في:

الفرع الأول، أنواع المخاطر الائتمانية[1]

أولا، مخاطر عدم السداد: يعد هذا من أكبر وأهم الأخطار التي يواجهها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة بسكرة ويعود سببه إلى مجموعتين:

أ) مخاطر خاصة بالعميل: يتعلق هذا الخطر بعناصر لا تتجاوز إطار نشاط العميل (الوضعية المالية، الصناعية، التجارية ...) إضافة إلى سمعته الشخصية.

ويتضخم هذا الخطر إذا منح هذا القرض لمؤسسات لا تملك رأس مال كافي أو أنها في وضعيات مدينة لجهات أخرى.

ب) مخاطر خارجية: هي مخاطر تتعرض لها القروض الممنوحة ولا تعود بصورة مباشرة إلى المقترض وإنما تعود لعوامل أخرى منها:

- التغيرات التي تطرأ على أعمال الفائدة بين تاريخ منح الائتمان وتاريخ استحقاقه.
- التقلبات الاقتصادية والسياسية والقانونية، التحولات المفاجئة التي تطرأ على ظروف الاستغلال والتجارة والصناعة كالهبوط المفاجئ للأسعار.

ثانيا، مخاطر أخرى: قد يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مخاطر أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها وتتمثل في:

- مخاطر سعر الصرف: ينتج هذا الخطر عن التقلبات المفاجئة في سعر الصرف، إذ أن الانخفاض أو الارتفاع في قيمة العملات يؤدي إلى وقوع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وعملائه في صراعات حول رفع أو تخفيض قيمة أقساط القرض الممنوحة من طرف البنك.

الفرع الثاني، الإجراءات المتبعة لمواجهة مخاطر الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–[2]

صرح رئيس مصلحة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–أن البنك يتبع الإجراءات التالية لمواجهة مخاطر الائتمان:

أولا، الالتزام بالقواعد الاحترازية: لقد ألزم قانون النقد والقرض 03/11 المتعلقة بتثبيت قواعد الحيطة والحذر وتسيير البنوك والمؤسسات المالية وأهم ما جاء فيها:

- أي ائتمان ممنوح لمقترض (شخص طبيعي أو معنوي) يجب ألا تتجاوز 25% من الأموال الخاصة للبنك المقرض.

[1] مقابلة تمت مع رئيس مصلحة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بدر–بسكرة بتاريخ 2023/03/9 على الساعة 10.

[2] مقابلة تمت مع رئيس مصلحة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بدر–بسكرة بتاريخ 2023/03/12 على الساعة 9:30.

- يجب أن لا يتجاوز مجموع الأخطار(الائتمان و التعهدات) للعملاء الذي يتجاوز حجم مخاطرها (15%) من رأس المال الخاص للبنك و يقل عن 25% ثماني مرات حجم الأموال الخاصة لهذا البنك مهما كانت هذه التعهدات على شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص .
- معدلات تغطية المخاطر =الأموال الخاصة+ موارد لأكثر من سنة 5سنوات /الاستخدامات لأكثر من 5 سنوات ≤ (%60).

ثانيا، الضمانات: تعد هذه الوسيلة من الوسائل الهامة التي يعتمد عليها البنك باعتبارها وسيلة دفاعية من أجل حماية أمواله وضمان استرجاعها ويمكن تقسيمها إلى:

1) الضمانات الحقيقية: تتمثل في مجموع الأصول المادية التي تملكها المؤسسة والتي ترهن لدى بنك وتأتي في عدة أشكال:
   - الرهن الرسمي: يضم العقارات من أراضي ومساكن التي يرهنها العميل لدى البنك من أجل الحصول على القرض المطلوب.
   - الرهن الحيازي: يضم كل الرهونات الأخرى عدا العقارات والمتمثلة عادة في الآلات والأثاث والبضائع...الخ
2) الضمانات الشخصية: هي عبارة عن تعهد من طرف شخص بالتزام المدين تجاه البنك في حالة عدم تسديد العميل لدينه في الموعد المحدد، وله عدة أشكال:
   - الكفالة: وهي عبارة عن التزام من طرف أحد الأشخاص من أجل ضمان شخص آخر للحصول على قرض من البنك حيث يسجل المبلغ في عقد مكتوب بين الطرفين.
   - الضمان الاحتياطي: وهو أكثر شدة وصرامة من الكفالة حيث تتم على الأوراق التجارية وهو عبارة عن التزام بالدفع من طرف شخص معين في تاريخ الاستحقاق للأوراق التجارية إذا عجز المدين الحقيقي عن ذلك.

إضافة إلى كل هذه فإن البنك يعتمد على وسائل أخرى مثل:

- عدم المبالغة في تقديم مبالغ مالية تفوق الطاقة الاستثمارية.
- الرقابة على أعمال البنوك من أجل الاطلاع على كل ما يخص العمل المصرفي.

المطلب الثالث: طريقة المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–

صرح رئيس مصلحة القروض أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يخضع كغيره من البنوك إلى التدقيق الداخلي التي تحددها التشريعات الجزائرية وفيما يلي لمحة عن الإطار القانوني وخطوات التدقيق الداخلي وطريقته في الحد من مخاطر الائتمان.

الفرع الأول، التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–[1]

حسب ما ورد في كلام رئيس مصلحة القروض أن النظام 11–08 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2011، من طرف بنك الجزائر والمتعلق بالتدقيق والرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية يعتبر الإطار القانوني للتدقيق الداخلي في الجزائر حيث تضمن مجموعة

[1]مقابلة تمت مع رئيس مصلحة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بدر–بسكرة بتاريخ 2023/03/15 على الساعة 10:20.

من المواد تهدف إلى تحديد مضمون التدقيق الداخلي، الذي يجب على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها، لاسيما الأنظمة المتعلقة بتقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها، وهنا ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية ما يلي:

- اعتماد تنظيم التدقيق الداخلي عن طريق تكييف مجموعة الأجهزة المذكورة في هذا النظام مع طبيعة وحجم نشاطه وأهميتها وموقعها مع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها.
- مراقبة مطابقة العمليات للأحكام التشريعية والتنظيمية، المقاييس والأعراف والعادات المهنية والأدبية ولتوجيهات هيئة التداول.
- مراقبة نوعية أنظمة الإعلام والاتصال.
- مراقبة التقييد الصارم بالإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار المتعلق بالتعرض للمخاطر، والتقييد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي، لا سيما إذا تعلق الأمر بمعايير التسيير على شكل حدود قصوى.

الفرع الثاني، مجال التدخل المدقق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–[1]

كما بين رئيس مصلحة القروض مجال تدخل المدقق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهي كالآتي:

- الوكالات التابعة لمديرية الفرع.
- مصالح وأقسام المديرية الموجود فيها المدقق ويتم ذلك غالبا في حالات استثنائية.

ويخضع المدققين لشروط معينة، فمثلا يمنع على المدقق:

- التكفل كنائب مفوض لإحدى الوكالات أو الأقسام التي تدخل ضمن حيز التدقيق.
- تنفيذ مهام التدقيق في وكالات كان قد تكفل بها قبل تعيينه للمراقبة.

الفرع الثالث، التنظيم الوظيفي لمهمة التدقيق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–[2]

وضح رئيس مصلحة القروض مجموعة من الأمور حيث قال أن الموظفون يؤدون مهام مختلفة، ولهم صلاحيات وسلطات متفاوتة، وهم على النحو التالي:

أولا، المراقب العام:

يقوم بإعداد برنامج التدقيق وخطابات المشاركة ويحدد المهمات بعد الانتهاء من برنامج التدقيق كما يعمل على تطوير كفاءة الموظفين ويحدد أساليب العمل بالتحقق من صحة الأعمال المنجزة في الإدارة التابعة لها يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس أو الرئيس التنفيذي للبنك كما يشارك شخصيا في عمليات المراجعة الاستراتيجية ويتم تعيينه لفترة من 5 إلى 7 سنوات وأحيانا أكثر من ذلك.

[1] مقابلة تمت مع رئيس مصلحة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بدر–بسكرة بتاريخ 2023/03/16 على الساعة 14.

[2] مقابلة تمت مع رئيس مصلحة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بدر–بسكرة بتاريخ 2023/03/20 على الساعة 15.

ثانيا، رؤساء مهمة التدقيق الداخلي:

يتحكمون في المهام الموكلة إليهم، يؤطرون على عمل المدققين، يقومون بمتابعة التقدم، يشاركون بشكل كبير في مراحل التخطيط للمهام وصياغة التقارير، يتحققون من صحة العمل الذي قام به المدققين، يقومون العمل مباشرة من على مهام محددة وهم تابعون للمراقب العام ويتم تعيينهم لفترة من 3 إلى 5 سنوات.

ثالثا، مدققي الحسابات:

يقومون بأداء الأعمال الموكلة إليهم، يتبعون رئيس المهمة خلال مدة إنجاز مهمة التدقيق الداخلي، يتم تعيينهم لفترة من 3 إلى 5 سنوات ويمكن أن يصبح المدقق رئيس المهمة.

رابعا، المساعدين:

يجب عليهم الاحتفاظ بسجلات دائمة، التعامل مع العمل الإداري للمديرية، يتبع المساعدين المراقب العام، يتم تعيينهم لفترة من 5 إلى 7 سنوات.

الفرع الرابع، خطوات إجراء مهمة التدقيق الداخلي[1]

إن ممارسة التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية تتبع منهجية صارمة من خلال التدرج في المراحل والخطوات التالية:

أولا، التحضير للمهمة:

تقوم المديرية الجهوية للتدقيق الداخلي بإشعار الفرع أو الوكالة محل التدقيق ويعتبر هذا الإشعار بمثابة تفويض تمنحه المديرية العامة للتدقيق الداخلي من أجل إعلام مدير الفرع أو الوكالة عن انطلاق عملية التدقيق بحيث يتضمن هذا الإشعار تاريخ زيارة المدققين للفرع أو الوكالة من أجل القيام بإجراءات الاستقبال اللازمة ويتم فيه تحديد المدة المتوقعة لانتهاء المهمة والتي تسمح لفريق المدققين بجمع وتحليل مختلف السجلات والعمليات التي يقوم بها الفرع أو الوكالة كما يتضمن أسماء المدققين الداخليين الذين يقومون بالمهمة ثم يتم إرسال الإشعار من طرف المدير الجهوي للتدقيق الداخلي قبل 10 أيام على الأقل من بدء المهمة مع إرسال نسخة للمديرية العامة والاحتفاظ بنسخة في ملف التدقيق و كخطوة موالية يقوم فريق المدققين الداخليين بتحديد أهداف المهمة المطلوبة منهم.

ثانيا، إعداد المهمة:

بعد تحديد الأهداف وفق المعايير المهنية للتدقيق الداخلي يقوم فريق التدقيق بإعداد وثيقة وصف الاختلالات الوظيفية وهي نموذج موحد تضعه المديرية العامة للتدقيق الداخلي ولكل مصلحة من مصالح البنك وثيقة اختلال وظيفة خاصة بها وهي تتضمن خمسة عناصر أساسية هي: تحديد الخلل الموجود، المعاينة، أسباب الخلل الوظيفي، إجابة مسؤول عن هذا الخلل أو الاختلالات، إمضاء فريق المدققين.

[1]مقابلة تمت مع رئيس مصلحة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بدر–بسكرة بتاريخ 2023/03/22 على الساعة 11.

ثالثا، متابعة الاختلالات:

بعد الانتهاء من مهمة التدقيق، يعد فريق التدقيق الداخلي بيان الاختلالات التي سيتم الإبلاغ عنها للمديرية الجهوية للتدقيق خلال فترة المهمة، ويتضمن هذا البيان كل الاختلالات التي تم اكتشافها أثناء المهمة في مصالح البنك، بحيث يتم وضعها في جدول بالترتيب وإرسالها للبنك محل التدقيق من أجل تقديم الجدول للمصالح المعنية والإجابة عن كيفية حل ذلك الخلل.

رابعا، إعداد محضر المهمة:

يقوم فريق التدقيق الداخلي بتدوين كل المشاكل التي تم اكتشافها أثناء عملية التدقيق في محضر، مع توضيح ما إذا تم معالجتها أم لا ثم يضع التوصيات الخاصة بكل خلل.

خامسا، إعداد التقرير النهائي:

في نهاية عملية التدقيق يقوم فريق التدقيق الداخلي بإعداد تقرير عن المهمة الموكلة إليه يتضمن فهرس، مقدمة وحوصلة لها لما جاء في وثيقة الاختلالات الخاصة بكل مصلحة بالإضافة إلى ملخص عن المهمة ويتم إرسال نسخة للفرع أو الوكالة محل التدقيق ونسخة أخرى للمديرية العامة للتدقيق الداخلي مع الاحتفاظ بنسخة في ملف المهمة.

سادسا، متابعة تنفيذ تقرير المهمة:

يقوم فريق التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالتأكد من تنفيذ التوصيات والاقتراحات المقدمة لمسؤولي الوكالة أو الفرع محل التدقيق من خلال إرسال رد للمديرية يتضمن نسبة انجاز التوصيات المقدمة.

الفرع الخامس، دور المدقق الداخلي في الحد من المخاطر الائتمانية [1]

بحسب تصريح رئيس مصلحة القروض أن المدقق الداخلي يعتمد على الخطوات التالية في تدقيق المخاطر الائتمانية وهي:

أولا، الشمولية:

وتهدف إلى التأكد من أن جميع العمليات في سنة مالية معينة قد تم الاعتراف بها وأخذها جميعا بعين الاعتبار في البيانات المالية.

ونقصد بها أن كل العمليات التي حققتها المؤسسة مترجمة في الوثائق والكشوف المالية أي قد تم تسجيلها عند حدوثها في وثيقة أولية تسمح فيما بعد من تسجيلها محاسبيا.

ثانيا، الوجود:

يعني أن المعاملات المسجلة يجب أن تكون حقيقية (موجودة)، ونقصد بها أن كل العناصر المادية في المؤسسة (الاستثمارات ...) لديها حقيقة مادية بالنسبة للعناصر الأخرى(الديون، النفقات، الإيرادات)ويتأكد المدقق أيضا من وجودها أي من واقعيتها بحيث لا تمثل حقوقا أو نفقات أو إيرادات وهمية.

[1]مقابلة تمت مع رئيس مصلحة القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –بدر–بسكرة بتاريخ 2023/03/26 على الساعة 9:40.

ثالثا، الدقة:

تعني أن الحسابات التي جرت ضمن السنة المالية لم تكن عرضة للأخطار أي كانت دقيق ومعبرة عن الواقع الموجود لدى البنك.

رابعا، الملكية:

تعني أن كل الأصول التي تظهر في ميزانية الشركة مملوكة بالكامل، ونقصد بها أنه هناك مستند قانوني يثبت تلك الملكية بحيث لم تدمج للأصول عناصر ليس ملكا للمؤسسة.

خامسا، التقييم:

يعني أنه تم تقييم جميع المعاملات وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

سادسا، التقديم:

يعني أنه تم حصر المعاملات بشكل صحيح وجعلها مركزية وتقديمها وفقا للقواعد التي وضعها دليل الحسابات.

المبحث الرابع: دراسة حالة منح القروض لأحد العملاء

لكي نفهم أكثر كيف تتم عملية منح القروض للعملاء على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر-بسكرة-، سنقوم بإعطاء مثال تطبيقي يوضح خطوات وطريقة متابعة هذه العملية منذ بداية تقديم طلب منح القرض إلى غاية سداده.

المطلب الأول: تقديم المشروع

العميل ينشط بمقاولة نقل البضائع يرغب بتوسيع نشاطه بالحصول على قرض متوسط الأجل مدته خمس سنوات قيمته 1629925.50 دج يستخدمه لاقتناء وسيلة نقل تتمثل في شاحنة لنقل البضائع سوناكوم (sonacome)قيمتها 2500000.50 دج مع مساهمة شخصية بمقدار870075.00 دج.

المطلب الثاني: عملية منح الائتمان

تتطلب عملية منح الائتمان معلومات تخص العميل وتتمثل في:

الجدول رقم (03): يوضح المعلومات التي تخص العميل

عنوان العميل	بسكرة
قطاع النشاط	نقل عمومي
طبيعة القرض	قرض متوسط الأجل
نوع القرض	قرض توسيعي
المبلغ الإجمالي	2500000.50دج
مدة القرض	53 شهر و27 يوم
بداية استعمال القرض	2019/12/31
مدة سداد القرض	5 سنوات

ويتكون ملف العميل من الوثائق التالية:

- طلب خطي للقرض.
- السجل التجاري للعميل.
- بطاقة التعريف+رخصة السياقة.
- شهادة عدم الخضوع للضريبة.

الجدول رقم (04): يوضح تقدير قيمة المشروع

طبيعة الاستثمار	المبالغ(دج)
شاحنة النقل	2500000.50
المجموع	2500000.50

الجدول رقم (05): يوضح الهيكل المالي للاستثمار

مصادر الأموال	المبالغ(دج)
- مساهمة العميل	870075.00
- قرض بنكي	1629925.50
المجموع	2500000.50

- حساب نسبة المساهمة:

1) بالنسبة للبنك:(2500000.50/1629925.50)×100%=%65

2) بالنسبة للعميل:(2500000.50 /870075.00)× 100%=%35

- دراسة البنك لملف العميل:

الحالة الأولى:

1) تقديم المؤسسة:

بعد أن يقدم العميل الوثائق المطلوبة من أجل الحصول على القرض ويقوم قسم مختص في البنك في التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها الوثائق المقدمة وتدقيق الميزانيات التقديرية المرفقة والتعليق على الحالة المالية للعميل ما إذا كانت تسمح بتسديد قيمة القرض مع فوائده في الوقت المحدد أم لا.

2) الاستخبارات الائتمانية والزيارات الميدانية:

بعد قيام البنك بتسجيل اسم ولقب وتاريخ ميلاد العميل في الموقع الالكتروني اتضح أن العميل مقترض من بنك آخر وانه يتأخر في تسديد القروض، وفي الزيارات الميدانية تم التأكد من الموقع ولكن يبدو انه لا ينوي تكبير مشروعه.

3) اتخاذ القرار:

بعد الاطلاع على جميع المعلومات التي تخص العميل والتدقيق فيها تبين أن مخاطر الائتمان كبيرة وبالتالي نسبة عدم سداد القرض عالية فقد تم عدم قبول طلبه بتقديم قرض متوسط الأجل.

الحالة الثانية:

نفس معلومات الحالة الأولى إلا انه في:

1) الاستخبارات الائتمانية والزيارات الميدانية:

بعد تسجيل معلوماته في الموقع اتضح أن العميل كان زبون من قبل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكان لا يتأخر في التسديد وليس عليه ديون من قبل، وعند الزيارات الميدانية وبعد معاينة الشركة ومعرفة رغبته في التوسع.

2) اتخاذ القرار:

في الحالة المذكورة فإنه تم قبول طلبه بتقديم قرض متوسط الأجل بقيمة 1629925.50لمدة 5سنوات وذلك بعد التأكد من قدرة العميل على سداد القرض مع فوائده إضافة إلى قبول الضمانات التالية:

- رهن شاحنة النقل لمدة خمس سنوات لصالح البنك أو تسجيل الشاحنة باسم البنك.
- التوقيع على سند الأمر بقيمة القرض.
- التوقيع على اتفاقية القرض بين البنك والعميل.[1]

3) يقوم المدقق الداخلي بالتدقيق على الوثائق:

- مراقبة حركة السجلات المتضمنة لدخول وخروج ملفات القروض لمعرفة المدة المحددة لدراسة الملف سواء على مستوى الوكالة.
- التأكد من وجود الوثائق الإدارية بالملف.
- التأكد من وجود محضر الزيارة الميدانية.
- مراقبة الدراسة التقنية للمشروع ومدى مطابقتها مع الفواتير الشكلية إضافة إلى مطابقة هذه الفواتير مع الفواتير النهائية وذلك لوجود بعض الحالات التالية: إيداع فواتير شكلية باسم مورد وإحضار فواتير نهائية باسم مورد آخر دون تقديم طلب تغيير المورد، التغير في أسعار بعض المنتجات تبديل بعض الأجهزة بأخرى صغيرة من النوع، مقدار والثمن والحجم وغيرها وكلها حيل يلجأ إليها المقترض للحصول على مبالغ مالية لاستعمالها استعمالات أخرى غير ما هو مقرر بالقرض.
- مراقبة الضمانات وما دام تقدير قيمتها من طرف الخبير.
- التأكد من الإمضاءات المختلفة للزبون منذ فتح الحساب البنكي إلى غاية الحصول على الشيكات.
- تحليل الدراسة التقنية للمشروع حتى لا تتجاوز المعايير العالمية المستعملة.
- التأكد من وجود المساهمة الشخصية أثناء تحرير مبلغ القرض.
- مراقبة عملية تحرير القرض والتأكد من عدم القيام بالتجاوزات في هذا الشأن بحيث يمكن منح الزبون الشيكات دون إحضار الضمانات.
- مراقبة عملية تحرير القرض على مستوى الحاسوب ومدى مطابقتها للعمليات البنكية ومنحها الرموز المخصصة لكل عملية.
- الانتهاء من هذه العمليات يقوم المدقق برفع تقرير إلى الجهات المعنية.

[1] انظر الملحق رقم (07)

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر –بسكرة–حاولنا إلقاء الضوء على دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان حيث توصلنا إلى أن البنك يعتمد على العديد من الخطوات في منحه للقروض وبالتالي تساعده في عملية صناعة قرار الائتمان، وأيضا يعتمد على إجراءات الالتزام بالقواعد الاحترازية والضمانات للحد من هذه المخاطر.

وتوصلنا إلى وجود أهمية كبيرة لوظيفة المدقق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر –بسكرة–، وذلك من خلال مساعدته للإدارة في اكتشاف مخاطر الائتمان وكيفية الحد منها من خلال التزامه بوضع خطط خاصة بالمخاطر الائتمانية وتقديم تقريره بعد إتمام عملية التدقيق إلى الجهات المعنية للحد منها.

إن التنسيق بين وظيفتي التدقيق الداخلي والحد من مخاطر الائتمان يساعد في تحقيق أهداف البنك المتمثلة في الاستمرارية وتحقيق الأرباح.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات البنكية أكثر المؤسسات تعرضا للمخاطر، وحتى تتمكن من تحقيق أهم أهدافها والمتمثلة في الحفاظ على بقائها واستمراريتها، الأمر يستدعي ضرورة وجود مدقق داخلي كفيل بحماية حقوق المؤسسة وموجوداتها من مختلف أعمال التلاعب والإهمال ويضمن سير عملياتها وسلامة الوثائق المالية في حالة الأخطاء والغش.

عملية التدقيق الداخلي إحدى أهم أدوار تقييم الرقابة في المؤسسات البنكية حيث يعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية كما يقوم التدقيق الداخلي بالحد من مخاطر الائتمان بالمؤسسات البنكية باعتباره عملية تصمم وتنفذ من قبل مجلس الإدارة، وتتم إدارته من خلال تنفيذ استراتيجية المؤسسة البنكية بأكملها من قبل موظفين عن طريق تصميم برنامج إدارة مخاطر الائتمان.

ويعد تدقيق المخاطر الائتمانية عملية تفصيلية ومنظمة لبرنامج إدارة المخاطر لتقرير ما إذا كانت أهداف البرنامج ملائمة لاحتياجات المؤسسة، وما إذا كانت التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف مناسبة، وما إذا تم تنفيذ هذه التدابير بشكل سليم، ويتمثل دور المدقق الداخلي في دعم الإدارة مباشرة عبر التقارير الأولية للجهات ذات العلاقة وأخذ عوامل المخاطر في الاعتبار عند وضع خطة التدقيق وتركيز تكييف الإجراءات في المناطق التي تتميز بارتفاع المخاطر.

أولا، اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:**"تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في توفير المعلومات اللازمة التي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات بشكل صائب" تعتبر **فرضية صحيحة،** من خلال دراستنا تم التوصل إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي تقوم بتوفير المعلومات اللازمة التي تساعد إدارة المخاطر في أخذ الحيطة والحذر واتخاذ القرارات بشكل صائب.
- **الفرضية الثانية:**"إدراك ووعي المدقق الداخلي لأهمية الوظيفة الموكلة إليه، والتي من شأنها أن تقلل المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تواجهها المؤسسات البنكية"**تعتبر فرضية صحيحة،** بناء على دراستنا وما تم عرضه وجدنا أن المدقق الداخلي مدرك لأهمية للمهام الموكلة له وسعيه في اكتشاف المخاطر الائتمانية والحد منها.
- **الفرضية الثالثة:** "يلتزم المدقق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة بالمعايير والإجراءات الدولية في عملية التدقيق الداخلي" **فرضية صحيحة،** من خلال دراستنا توصلنا إلى التزام المدقق الداخلي بالمعايير الدولية وسعيه إلى معرفة المعلومات الجديدة الصادرة في المعايير الدولية والعمل بالإجراءات الدولية للحد من المخاطر.

ثانيا، نتائج الدراسة:

بعد القيام بالدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

- تساهم وظيفة المدقق الداخلي بشكل كبير في الحد من مخاطر الائتمان، وذلك من خلال تفعيل نظام الرقابة الذي يساهم في تقليص وتحديد المخاطر ودرجة خطورتها.

- تعتبر الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي عنصرا هاما لمساعدة التدقيق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المؤسسة البنكية.

ثالثا، توصيات الدراسة:

وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة اهتمام الجهات المعنية بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في الحد من مخاطر الائتمان وذلك من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية.
- متابعة البنوك للتطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى علاقتها بالحد من مخاطر الائتمان.
- يجب على المؤسسات البنكية أن تقوم بتدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي حتى يتسنى له القيام بمهامه على أكمل وجه.
- على المؤسسة البنكية تقديم الدعم للمدقق الداخلي من خلال توفير المعلومات اللازمة والتصدي للعراقيل التي تواجهه في أداء مهمته.

رابعا، آفاق الدراسة:

إن البحث في هذا المجال واسع ويحظى بالعديد من الأطراف لذى نقترح تدعيم هذا المجال بالدراسات التالية:

- دراسة دور المدقق الداخلي في التحوط من المخاطر التشغيلية في البنوك.
- دراسة دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي.
- دور جودة أنشطة التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الإداري.

قائمة المحتويات

الواجهة	
صفحة بيضاء	
الشكر والعرفان	
الإهداءات	
الملخص	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة العامة	أ–خ
I. الإشكالية	ب
II. الدراسات السابقة	ت–ج
III. نموذج وفرضيات الدراسة	ج
IV. منهجية الدراسة	ج–ح
V. تصميم الدراسة	ح
VI. أهمية الدراسة	ح
VII. الخطة المختصرة	خ
الفصل الأول: مفاهيم حول مخاطر الائتمان	13–1
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمخاطر الائتمان	5–3
المطلب الأول: مفهوم الائتمان	3
المطلب الثاني: مفهوم المخاطر	3
المطلب الثالث: مفهوم مخاطر الائتمان وأنواعها	4
المطلب الرابع: مصادر مخاطر الائتمان	5–4
المبحث الثاني: أسباب ونتائج مخاطر الائتمان ووسائل الحد منها	7–6
المطلب الأول: أسباب مخاطر الائتمان	6
المطلب الثاني: نتائج مخاطر الائتمان	7
المطلب الثالث: وسائل الحد من مخاطر الائتمان	7
المبحث الثالث: أساليب تحليل المخاطر الائتمانية	12–8

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات الائتمانية	9-8
المطلب الثاني: مناهج قياس المخاطر الائتمانية	10-9
المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية	12-10
الخلاصة	13
الفصل الثاني: عموميات حول التدقيق الداخلي	31-14
تمهيد	15
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي	20-16
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي	17-16
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي	19-17
الفرع الاول: أهمية التدقيق الداخلي	18-17
الفرع الثاني: أهداف التدقيق الداخلي	19-18
المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي	20-19
المطلب الرابع: مهام التدقيق الداخلي	20
المبحث الثاني: معايير وإجراءات التدقيق الداخلي	23-21
المطلب الأول: معايير التدقيق الداخلي	21
المطلب الثاني: إجراءات التدقيق الداخلي	23-22
المبحث الثالث: الجوانب التنظيمية للتدقيق الداخلي في البنوك	26-24
المطلب الأول: عناصر التدقيق الداخلي في البنوك وأهدافها	25-24
المطلب الثاني: أسس ومتطلبات التدقيق الداخلي في البنوك	26-25
المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في اعداد أنظمة الرقابة والضبط الداخلي بالبنك	26
المبحث الرابع: دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان	30-27
المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي اكتشاف والحد من المخاطر	28-27
الفرع الأول: الأدوار المختلفة للمدقق الداخلي في إدارة المخاطر	27

الفرع الثاني: دور المدقق الداخلي في اكتشاف الحد من المخاطر	28
المطلب الثاني: التدقيق الداخلي والحد من المخاطر الائتمانية	28
المطلب الثالث: إجراءات تدقيق عمليات منح القروض	30-29
الخلاصة	31
الفصل الثالث: دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -بدر-بسكرة	55-32
تمهيد	33
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-بدر-بسكرة	38-34
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-بدر-بسكرة	35-34
الفرع الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-بدر-بسكرة	34
الفرع الثاني: مهامه ومجال تدخله	35-34
المطلب الثاني: موارد وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	36-35
الفرع الأول: موارد بنك الفلاحة والتنمية الريفية	35
الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	36-35
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-بدر-بسكرة	38-36
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة	39
المطلب الأول: منهج الدراسة المعتمد	39
المطلب الثاني: تحديد عينة الدراسة	39
المطلب الثالث: أدوات جمع المعلومات	39
المبحث الثالث: تشخيص وتحليل دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان -بدر-بسكرة	50-40
المطلب الأول: سياسة منح الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية-بدر-بسكرة	44-40
الفرع الأول: عملية منح الائتمان	41-40
الفرع الثاني: دراسة ملف القرض	42-41
الفرع الثالث: خطوات منح الائتمان	44-42

المطلب الثاني: اجراءات الحد من مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–بدر–بسكرة	46–45
الفرع الأول: أنواع المخاطر الائتمانية	45
الفرع الثاني: الاجراءات المتبعة لمواجهة مخاطر الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –بدر–بسكرة	46–45
المطلب الثالث: طريقة المدقق الداخلي للحد من مخاطر الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية –بدر–بسكرة	50–46
الفرع الأول: التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	47–46
الفرع الثاني: مجال تدخل المدقق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–بدر–بسكرة	47
الفرع الثالث: التنظيم الوظيفي لمهمة التدقيق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية–بدر–بسكرة	48–47
الفرع الرابع: خطوات اجراء مهمة التدقيق الداخلي	49–48
الفرع الخامس: دور المدقق الداخلي في الحد من المخاطر الائتمانية	50–49
المبحث الرابع: دراسة حالة منح القروض لأحد العملاء	54–51
المطلب الأول: تقديم المشروع	51
المطلب الثاني: عملية منح الائتمان	54–51
الخلاصة	55
الخاتمة العامة	58–56
قائمة المحتويات	62–59
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	
قائمة الملاحق	

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا، المقالات

1) أسيا الوافي، و الطاهر قانة. (2021). خصوصيات الاقتصاد الإسلامي في مجال الائتمان المصرفي. مجلة دراسات وأبحاث اقتصاديه في الطاقه المتجدده، 8(2)، الصفحات 366-385.

2) بغدود راضية و صبايحي نوال. (2013). ادارة المخاطر المالية و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم. جامعة اكلي أولحاج – البويرة.

3) بلال شيخي ، و آخرون. (2018). أهمية معايير التدقيق الدولية في تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر. 1(1)، الصفحات 64-54.

4) حورية قبايلي. (2014). إدارة المخاطر الائتمانية. مجلة دفاتر اقتصادية، 5(8)، الصفحات 174-154.

5) رابح بوقرة، و أحلام بن النوي . (2018). إدارة مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية:نظرة كمية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 3(2)، الصفحات 1-16.

6) علي داخل معارج. (2019). دور التدقيق الداخلي في تعزيز تقارير الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية العراقية. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، 25(115)، الصفحات 491-506.

7) فضيلة بوطورة ، و شريف بقة. (2015). دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية. مجلة المثنى للعلوم الادارية و الاقتصادية، 5(1)، الصفحات 244-286.

8) فوزي لوالبية، و مجيب نبو. (2021). دور التدقيق الداخلي في ترشيد قرارات منح القروض بالبنوك التجارية. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، 5(1)، الصفحات 1-16.

9) نعيمة سعداوي ، و آخرون. (جوان، 2019). دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 3، الصفحات 130-140.

ثانيا، الكتب

10)أحمد حلمي جمعة. (2009). *دراسات و بحوث في التدقيق و التاكد*. عمان- الأردن: دار صفاء للنشر و التوزيع.

11)خالد على ,ي .ا .(2014) .*دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر*.

12)خلف عبد الله الوردات. (2006). *التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعيار التدقيق الداخلي الدولية*. عمان، الأردن: الوراق للنشر و التوزيع.

13)خلف عبد الله الوردات. (2017). *دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع.

14)داوود يوسف صبح. (2007). *دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية* (الطبعة الثانية). بيروت –لبنان: اتحاد المصارف العربية.

15)الطاهر لطرش. (2010). *تقنيات البنوك*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

16)عبد الكريم قندوز، و آخرون. (2013). *إدارة المخاطر* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الوراق.

17)عزيزة بن سمينه. (2017). *الائتمان في بنوك التجارة" المخاطر وأساليب تسيرها"* (طبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

18)مجيد نشأت. (بلا تاريخ). مخاطر الائتمان المصرفي.

19)محمد الفاتح المغربي. (2018). *المراجعة و التدقيق الشرعي*. السودان: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

20)محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2020). *إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية* (الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

21)محمد صالحي. (2016). *التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة* (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية.

22)محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2014). *إدارة البنك*. عمان ،الأردن: دار المناهج للنشر و التوزيع.

23)محمد نصر الهواري، و توفيق محمد محمد. (1999). *أصول المراجعة والرقابة الداخلية*. مصر: مكتبة الشباب.

24)نور الدين أحمد قايد. (2015). *التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية*. الأردن: دار الجنان للنشر و التوزيع.

25)نوري موسى شقيري، و آخرون. (2016). *إدارة المخاطر* (الطبعة الثانية).عمان، الأردن.

ثالثا، المحاضرات والمؤتمرات

26)اسماعين جوامع. (2019). استخدام معلومات التدقيق الداخلي في تعزيز العلاقة بين إدارة الشركة و الأطراف ذات العلاقة مع الاشارة لأطراف المسؤولية االإجتماعية. *التدقيق الداخلي والمسؤولية الإجتماعيةنحوة مقاربة مبكرة لتحسين الشركات*. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

27)صالح ,م .(2007) .المخاطر الائتمانية)تحليلها-قياسها-إدارتها والحد منها .(*مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة*).الأردن :جامعة الزيتونة.

28)طلال عباسي . (2021/2020). إدارة المخاطر الائتمانية في منظور لجنة بازل الدولية. الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية: جامعة سوق أهراس.

29)عبد الكريم أحمد قندوز. (2020). المخاطر المصرفية وأساليب قياسها. المحاضرة 5.

30)كريمة بن حواس. (2021). محاضرة في التدقيق الداخلي في البنوك.، *المحاضرة الخامسة*.

31)كمال رزيق، و فريد كورتل. (2007). إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية. *مدونة كلية العلوم الاقصادية و علوم التسيير جامعة فيلادلفيا الأردنية.المؤتمر العلمي السنوي الخامس*. البليدة: جامعة البليدة.

رابعا، المذكرات ورسائل التخرج

32)إياد حسن سالم. (2012). واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة. غزة، فلسطين، كلية التجارة: الجامعة الإسلامية.

33)عبد الباسط أحمد الخيسي. (2013). مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي في قطاع غزة -دراسة تطبيقية تحليلية- (مذكرة ماجستير). غزة، فلسطين، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية: جامعة الأزهر.

34)شادي صالح البجيرمي. (2011/2010). دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر-دراسة ميدانيةفي المصارف السورية(مذكرة ماجستير). 20. دمشق، سوريا، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد: جامعة دمشق.

35)رغدة إبراهيم المدهون. (2014). العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي (مذكرة ماجستير). غزة، فلسطين، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة: الجامعة الإسلامية.

36)زبير عياش. (2012). *تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة ولاية أم البواقي- (مذكرة دكتوراء)*. أم البواقي الجزائر: جامهة العربي بن مهيدي.

37)خير الدين براجي . (2020/2019). المخاطر البنكية. تلمسان ، علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة ابي بكر بلقايد.

38)محمد فهمي الجعبري. (2011). دور التدقيق الداخلي في تخفيف اثار المخاطر التشغيلية في المصارف الأردنية (مذكرة ماجستتير). الأردن، تخصص إدارة الأعمال، كلية الأعمال: جامعة الشرق الأوسط.

39)محمد عبد الرحيم نجيب العوض. (2020). دور جودة أنشطة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي مذكرة ماجستير). السودان: جامعة النيلين كلية الدراسات العليا.

40)كريمة بن فرحات. (2020/2019). *دور إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة (مذكرة ماجستير)*. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر.

41)يوسف سعيد المدلل. (2007). دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمةالعامةالمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)–مذكرة ماجستير. غزة، فلسطين، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة: الجامعة الإسلامية.

42)جاسم محمد. (2011). إدارة مخاطر الإئتمان وأثرهافي منع الانهيار التنظيمي– دراسة استطلاعية مقارنة في عينة من المصارف العراقية الحكومية والأهلية (مذكرة ماجستير). العراق، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد: جامعة كربلاء.

43)إبراهيم رباح المدهون. (2011). دور المقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة –دراسة تطبيقية – (مذكرة ماجستير). غزة، فلسطين، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة: الجامعة الإسلامية.

44)أحمد إياد صبحي أبو شعبان. (2016). مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم المخاطر التشغيلية في الجامعات و الكليات المتوسطة الفلسطينية في قطاع غزة (مذكرة ماجستير). غزة،فلسطين، قسم محاسبة والتمويل، كلية التجارة: الجامعة الإسلامية.

45)إياد حسن سالم. (2012). واقع التدقيق الداخلي في بلديات قطاع غزة (دراسة ميدانية تحليلية)، مذكرة ماجستير. غزة، فلسطين، قسم المحاسبة والتموين، كلية التجارة: الجامعة الإسلامية.

46)خالد علي يوسف أبوالرب. (2014). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر–دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية–،(مذكرة الماجيستير). أربد،الأردن، قسم المحاسبة،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية: جامعة اليرموك.

الملاحق

الملحق: 01

أسئلة المقابلة

أسئلة خاصة بمخاطر الائتمان

01)– ماهي سياسة منح الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–.

02)– ماهي خطوات منح الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–.

03)– ماهي الإجراءات المتبعة للحد من مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–.

04)– ماهي أنواع المخاطر الائتمانية.

أسئلة خاصة بدور المدقق الداخلي

01)–ما هو دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–.

02)–ماهي خطوات اجراء مهمة التدقيق الداخلي.

03)–ما هو مجال تدخل المدقق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدر–بسكرة–.

الملحق: 02

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL

CREDIT RFIG وثائق مطلوبة: قرض الرفيق

LES PIECES CONSTITUTIVES POUR LES PERSONNES PHYSIQUES

- Demande de crédit.
- Fiche signalétique de l'exploitation.
- Carte fellah actualisée.
- Extrait de naissance.
- CNI.
- Résidence.
- NIF.
- Attestation fiscale et parafiscale apurée ou échéancier.
- Acte de concession ou acte de propriété (pour les terres privées).
- Etude technico –économique du projet (PLAN DE PRODUCTION VALORISE+BUDGET DE FLUX)
- Facture pro-forma /devis.

CREDIT RFIG/EXPORT

LES PIECES CONSTITUTIVES POUR LES PERSONNES PHYSIQUES

- Demande de crédit.
- Attestation fiscale et parafiscale apurée ou échéancier.
- Bilan et TCR des trois derniers exercices.
- Bilan et TCR Prévisionnels.
- Plan de trésorerie.
- Bon de commande.
- Registre de commerce.
- NIF.
- Etat des stocks.
- Etat des créances.
- Acte de concession ou acte de propriété (pour les terres privées).
- Etude technico –économique du projet établie par un bureau d'études agrée et validée par l'ONTA.
- Extrait de naissance.
- CNI.
- Résidence.

الملحق :03

2023/03/29

اللقب
الاسم
العنوان
الهاتف

السيد: مدير مديرية الفلاحة والتنمية الريفية لولاية الوادي بكل

الموضوع: طلب قرض متوسط الأجل

لي عظيم الشرف أن أتقدم لسيادتكم بهذا الطلب أملا في الحصول على قرض متوسط الأجل

قيمته: 5.32.00.00,00 دج

تم تسديده على مدة: ست سنوات ونصف (6,5)

لإنشاء مؤسسة مصغرة:

جوهرة مناعة العجائن الغذائية المحلية

في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

في إنتظار ردكم تقبلوا أسمى الإحترام والتقدير.

المعني

الملحق :04

الوثائق المطلوبة: الملف

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DE DEVELOPPEMENT RURAL

صندوق التحدي **CREDIT ETTAHADI**

LES PIECES CONSTITUTIVES POUR LES PERSONNES MORALES

- Demande de crédit.
- Attestation de validation de projet délivrée par la DSA.
- Attestation fiscale et parafiscale apurée ou échéancier.
- Registre de commerce.
- NIF.
- Bilan et TCR des trois derniers exercices.
- Bilan et TCR Prévisionnels.
- Situation comptable.
- Acte de concession ou acte de propriété **(pour les terres privées).**
- Etude technico –économique du projet établie par un bureau d'études agrée et validée par l'ONTA.
- Facture pro-forma /devis.
- Permis de construire **(pour les bâtiments d'exploitation).**
- Autorisation des services de l'hydraulique pour forage **(dans le cas où celui-ci est nécessaire).**
- Copie certifiée conforme des statuts.
- Copie certifiée conforme de l'agrément (pour les coopératives).
- Procès-verbal de désignation d'un représentant disposant d'un pouvoir d'emprunt **(pour les sociétés et coopératives).**
- Agrément sanitaire **(pour les bâtiments d'élevage existants).**

LES PIECES CONSTITUTIVES POUR LES PERSONNES PHYSIQUES

- Demande de crédit.
- Attestation de validation de projet délivrée par la DSA.
- Fiche signalétique de l'exploitation.
- Carte fellah /Registre de commerce.
- Extrait de naissance.
- CNI+ Résidence.
- NIF.
- Attestation fiscale et parafiscale.
- Attestation de non endettement CRMA.
- Attestation de validation de projet DSA.
- Acte de concession ou acte de propriété **(pour les terres privées).**
- Etude technico –économique du projet.
- Facture pro-forma /devis.
- Permis de construire **(pour les bâtiments d'exploitation).**
- Autorisation des services de l'hydraulique pour forage (dans le cas où celui-ci est nécessaire).
- Agrément sanitaire **(pour les bâtiments d'élevage existants).**
- Copie certifiée conforme de l'agrément **(pour les coopératives).**
- Autorisation des services de l'hydraulique pour forage **(dans le cas où celui-ci est nécessaire).**
- Agrément sanitaire **(pour les bâtiments d'élevage existants).**

بنك الجزائر
BANQUE D'ALGERIE

Système Algérien de Centralisation des Risques Entreprises et Ménages - Ascrem

Rapport du Résultat de la Recherche sur Risques

Critères de recherche utilisés

Nom Complet:	[illegible]			Date de Création\Naissance	12/12/2000 12:00:00 AM
Type de document:	NIN	Numéro du Document:	1110000243006770005	Pays du Document:	ALGÉRIE
Pays de création/naissance:	ALGÉRIE	Type de Personne:	Entrepreneur Individuel	NIF:	
Algérien:	Oui	Genre:	Masculin	Wilaya de Naissance:	BISKRA
Commune de Naissance:		Numéro de l'Acte de Naissance:			
Consentement préalable:	Oui	Motif de consultation:	Nouveau Débiteur / Crédit		

Résultat de la Recherche:

Aucune déclaration n'a été enregistrée dans le Système selon les critères de recherche susvisés

الملحق :06

خطوات منح الائتمان

Annexe 3

Les différentes instances de décision et de surveillance des risques

- **Le directoire**

- **Le comité d'audit :** Il se réunit trimestriellement. Il assure, pour le compte du Conseil d'Orientation et de Surveillance, un reporting régulier de l'évolution globale du risque et du respect des limites.

- **Le comité des risques :** Il se réunit trimestriellement ou plus fréquemment en cas de besoin. Il est compétent sur l'ensemble des risques pour :
  - proposer au Directoire la fixation des limites de risques et la révision périodique du dispositif d'exclusion ou de limitation d'intervention sur les secteurs d'activité dégradés
  - l'appréciation de la performance de la maîtrise du risque
  - la surveillance du respect des limites
  - la révision périodique des exclusions de financements (secteurs, type de clientèle, d'activité)

- **Le comité de crédit :** il se réunit une fois par semaine et statue sur les dossiers de crédit hors de la délégation commerciale. La décision ou l'avis de comité est pris par le président du comité dans le cadre de ses délégations.

- **Le comité de provisions :** il se réunit trimestriellement et a pour rôle :
  - la décision d'aiguillage sur les gros dossiers
  - la décision et l'appréciation du niveau du provisionnement

- **Les comités de surveillance des risques :** ils se réunissent trimestriellement et ont pour rôle la surveillance :
  - des activités de la banque de détail
  - des activités financières

الملحق :07

بنك الفلاحة و التنمية الريفية

اتفاقية قرض

(ملحق رقم 11 من كتيب التسيير للقروض / افريل 1994)

بين الممضيين اسفله:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية (ب،ف،ت،ر) ، شركة بالأسهم، برأسمال قدره اربعة و خمسون مليار دينار (54.000.000.000 دج)

الكائن مقرها الإجتماعي بالجزائر، رقم 17 شارع العقيد عميروش، المعنية فيما سياتي بالبنك، ممثلا من طرف :

393 السيدLABIDI MOHAMED TAHAR بصفته مدير وكالة من جهة

العنوان: ALGERIE BISKRA 02 RUE IBN BADIS 07000

و:

- (الإسم، اللقب أوالعنوان التجاري، الطبيعة القانونية حسب الحالة إلخ.....) المعين فيما سياتي بالمقترض.

السيد: RUE 01 NOVEMBRE

من جهة أخرى

بحيث تم الإتفاق و تقرر ما يلي:

موضوع الإتفاقية:

بموجب هذه يمنح البنك للمقترض المعين أعلاه، قرضا بالشروط الخاصة و العامة الآتي بيانها:

ملف القرض	3930203173340056	سعة القرض	0,00 %
طبيعة القرض	DISPOSITIFS_AIDES	النسب القاعدية	0,00 %
نوع القرض	0203 - C.L.T. MICRO-ENTREPRISES AGR I	النسب الثانوية	0,00 %
المبلغ الإجمالي	1 629 925,50 دج	النسب المعززة	5,50 %
مدة القرض	53 شهر و 27 يوم	نسبة العقوبة	0,00 %
مهلة القرض	ECIL Unique	نسبة التاخر	0,00 %
بداية تسديد فوائد الديون	31/12/2019	الالتزام	0,00 %
بداية التسديد	31/12/2019	مصاريف الملف بدون رسوم	0 دج
رقم حساب التسديد	39300012793004 3	التكاليف الامنية	0 دج

2-الشروط : العامة

المادة 1 : مبلغ القرض

يمنح البنك بواسطة هذه الاتفاقية للمقترض, قرضا المبين مبلغه في الشروط الخاصة.

المادة 2 : مبلغ القرض

طبقا لطلب التمويل المقدم من طرف المقترض, سيخصص القرض موضوع الاتفاقية الحالية لتمويل المشروع المشار اليه ضمن الشروط الخاصة, و هذا تطبيقا لهيكل التمويل المقرر باتفاق مشترك.

المادة 3 : مدة القرض

ابرام القرض لمدة و فترة التأجيل المبينة ضمن الشروط الخاصة

إذا لم يسجل القرض موضوع الاتفاقية الحالية بداية استعمالات في التاريخ المحدد المشار إليه ضمن الشروط الخاصة، تعتبر الاتفاقية الحالية باطلة، إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 4 : نسبة الفائدة المتغيرة

تشكل نسبة الفائدة القابلة المطبق على استعمالات القرض من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا حسب شروط السوق النقدي المحددة من طرف بنك الجزائر في الشروط الخاصة، تخضع النسبة القاعدية المشار إليها في الشروط الخاصة خلال فترة سحب القرض إلى مراجعة دورية.

سيبلغ المقترض بكل تعديل للنسبة القاعدية بصريح المقترض بقبول بدون تحفظ و لا تحفظ من الحاصل

المادة 5 : الرسوم و العمولات

تكون كل الرسوم و العمولات المرتبطة بوضع واستعمال القرض على عاتق المقترض، و كذلك كل رسم آخر و عمولة التي تضاف إليها بموجب النصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 6 : كيفيات استعمال القرض

يستعمل القرض موضوع الاتفاقية الحالية، بواسطة مديونية حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة المعنية بحساب المقترض تحت الرقم المبين في الشروط الخاصة.

يرخص باستعمالات القرض بحسب احتياجات السوق بتقديم الإثباتات التي تكون صحتها وفقا لتقدير البنك و الإمضاء المحاسب لسندات لأمر يستنتج دليل إنجاز القرض، و كذلك التسديدات أيضا من عمليات القيد في الحساب المبرمة من طرف البنك.

المادة 7: كيفيات التسديد

عند نهاية فترة الإستعمال التي لا تتجاوز الفترة المبينة في الشروط الخاصة، تثبت الإستهلاكات الفعلية للقرض، من طرف البنك و تعد رزمانة تخفيف في الاصل و الفوائد. حينما تقر الشروط الخاصة نسبة ثابتة، على أساس هذا الإثبات، تجسد بسندات لأمر تكون هذه السندات تعويضا لتلك المحددة في المادة 06 المشار إليها.

يتعهد المقترض بتسديد في الأصل و الفائدة بالتقسيط طبقا للإستحقاقات المحددة في رزمانة التخفيف المعدة طبقا للشروط الخاصة لهذه الإتفاقية.

يترتب عن كل تعديل لنسبة الفائدة مثلما تقررت بموجب الشروط الخاصة، نتيجة لذالك، تعديل رزمانة التخفيف.

المادة 8: الضمانات

لضمان الدفع اصلا، الفوائد و عمولات القرض، موضوع الإتفاقية الحالية، يتعهد المقترض بالتخصيص لصالح البنك، الضمانات العشار إليها في الشروط الخاصة.

تكون مصاريف التسجيل و المصاريف الأخرى المتصلة بتلقي الضمانات المذكورة اعلاه، على عاتق المقترض حصرا.

يعرض تحويل الوجه، البيع الجزئي أو الكامل للأموال الحسية أو غير الحسية المخصصة كضمان لصالح البنك، المقترض، طبقا لهذه الشروط، زيادة على إلغاء القرض، إلى المتابعات القضائية.

يناط استعمال القرض بالتلقي الفعلي للضمانات.

المادة 9: التسديد المسبق

تكون للمقترض حق التسديد جزئيا أو كليا و بصفة مسبقة للقرض يقيد التسديد الجزئي على الاستحقاقات الأكثر بعدا.

المادة 10: رخصة الاقتطاع

يمنح المقترض رخصة للبنك قصد الاقتطاع المباشر على حسابه، للمبالغ الكافية لتسديد مبالغ الإستحقاقات اصلا و الفوائد و كل المبالغ التي تصبح واجبة الاستحقاق. (العمولات، المصاريف، الرسوم.....).

المادة 11: الشروط الفاسخة

في حالة عدم التسديد للمبالغ التي أصبحت مستحقة أصلا، الفوائد م المصاريف الملحقة الأخرى، يحتفظ البنك بحق المطالبة بدفع مجموعة الدين.

يمكن أن يشترط التسديد الفوري لمجموع الأموال المستعملة، لا سيما في الحالات الآتية:

أ) التصريح الكاذب للمقترض.

ب) دفع نفقات لا تدخل في إطار إنجاز المشروع المحدد بموجب الإتفاقية الحالية.

ت) تحويل الموضوع الأصلي للقرض.

ث) عدم احترام تعهد معين ممضي من طرف المقترض.

ج) كل تعديل يتعلق بالوضعية المالية و القانونية للمقترض، يمكنه احتمالا أن يشوب تسديد القرض.

ح) البيع الجزئي أو الكلي للأموال الحسية أو غير الحسية المخصصة كضمان لفائدة البنك.

خ) عدم احترام بنود الإتفاقية الحالية، يأخذ المقترض على عاتقه كل التكاليف الموضوعة من طرف البنك بفعل الإستحقاق المسبق.

المادة 12: مراقبة القرض

للسماح للبنك بمراقبة منتظمة لاستعمال القرض، يتعهد المقترض ب:

أ) تقديم كل جدول و وثيقة يراها البنك ملائمة لطلبها.

ب) تسليم النسخ المصادق على صحة مطابقتها لحصائله السنوية، وثائق المحاسبة و الملحقات، و احتمالا تقرير محافظ الحسابات.

ت) تسهيل كل زيارة يقوم بها أعوان البنك، و كذلك الوصول إلى المحلات و التجهيزات الاخرى.

ث) يمكن للبنك أيضا التأكد بعين المكان و بناء على مستندات المطابقة للوثائق المقدمة.

المادة 13 : التزامات المقترض

مراعاة للأحكام التشريعية السارية المفعولة, مادام مدينا بموجب الاتفاقية الحالية, يتعهد المقترض ب :

أ) عدم التاسيس لصالح دائنين آخرين على املاكه الحاضرة أو المستقبلية إلى غاية التسديد الفعلي للقرض, لأي ضمان أو تعهد يكون له كاثر امتياز مدين آخر.

ب) القيام بكل مل هو ضروري للحفاظ و حماية قدرته القانونية ووسائل إنتاجه و/أو مصالحه.

ت) تامين عتاده المنقول, و املاكه العقارية, و الاحتفاظ بهذا التامين, و دفع الأقساط المنصوص عليها في العقد, في حالة الحادث, الكامل أو الجزئي, قبل الإبراء الكامل للمقترض, يمارس البنك على تعويض التامين, الحقوق الناتجة لصالحه طبقا للبنود المنصوص عليها في عقد الضمان المبرم تطبيقا للاتفاقية الحالية.

ث)منح البنك مجموع رقم الأعمال المحقق من طرف المشروع الممول بمجرد دخوله في الإنتاج أو في الخدمة.

المادة 14: غرامة التأخير

يترتب عن كل تاجير في دفع المبالغ المستحقة على المقترض، بدون اعذار و على سبيل الغرامة، اقتطاع فائدة عن التأخير. و نسبة غرامة التأخير المبينة في الشروط الخاصة.

المادة 15: العمولة و المصاريف

يتعهد المقترض بالدفع كل ثلاثة أشهر، عمولة التعهد و مصاريف الملف، المبينة في الشروط الخاصة.

المادة 16: تسوية النزاعات

يرفع كل نزاع ينشا عن تفسير أو تنفيذ الإتفاقية الحالية، في غياب تسوية ودية، أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17: اختيار الموطن
لتنفيذ الإتفاقية الحالية، اختارت الأطراف موطنا لها في العناوين المتتالية المشار إليها في الإتفاقية الحالية.

ع/البنك

المدين(1)

---

(1) يجب ان يسبق إمضاء المقترض بالتاشيرة المكتوبة "قرىء" و صودق عليه.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
الملحق رقم (01)	أسئلة المقابلة
الملحق رقم (02)	ملحق يمثل الوثائق المطلوبة لتكوين ملف القرض الرفيق
الملحق رقم (03)	ملحق يوضح مثال عن طلب القرض الرفيق
الملحق رقم (04)	ملحق يمثل الوثائق المطلوبة لتكوين ملف قرض التحدي
الملحق رقم (05)	تقرير خاص بالاستخبارات الائتمانية للمقترض
الملحق رقم (06)	ملحق يوضح خطوات منح الائتمان
الملحق رقم (07)	ملحق يوضع ورقة اتفاقية القرض

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

بسكرة في : 01 - 03 - 2023

إلى السيد : مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة بسكرة

الرقم : 172 / ك.ق.ت.ت / 2023

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 – بن دحمان سلسبيل

2 – بن عاشور نسرين

المسجلان بالسنة : ثانية ماستر تخصص : محاسبة وتدقيق

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" دور المدقق الداخلي في الحد من مخاطر الائتمان "

تحت إشراف : د/ جوامع اسماعين

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

عميد الكلية

نائب العميد للدراسات و المسائل المرتبطة بالطلبة و التأهيل الجامعي

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

Mr.ZAIRI Mohamed
Sous Directeur Administration et Comptabilité